أربع سنوات من العمل معاً

"كشف حساب"

2013 - 2017

إعداد وتحرير

عبد الغفار شكر

محسن عوض

قائمة المحتويات

—

الفهرس رقم الصفحة

مقدمة :..... 2

أولاً : الإطار السياسي الاجتماعي لنشاط المجلس وأثره على حالة حقوق الإنسان

وعلى نشاط المجلس 4

ثانياً : الظواهر التى تبلورت من صراعات المجتمع ومدى تأثر نشاط المجلس بها..... 9

ثالثا: مواجهة المجلس لتحديات المرحلة الإنتقالية فى الممارسة.....11

رابعا: نماذج من أنشطة المجلس في مجالات متعددة تفاعلا مع التحديات التي واجهته . 15

خامساً : توصيات لزيادة فاعلية المجلس وتوسيع دائرة تأثيره 53

تقديم

تولى المجلس القومى لحقوق الإنسان فى تشكيله الحالى مسئولياته فى الفترة من أول سبتمبر 2013 حتى تعديل قانون المجلس فى أغسطس 2017 ، ومع تعديل قانون المجلس وتشكيل مجلس جديد ، فإن الحاجة ماسة إلى إعداد تقرير عن خبرة المجلس التى إكتسبها خلال قرابة أربع سنوات و الجهود التي بذلها وما واجهه من صعاب، وما حققه من انجازات، ورؤيته لمستقبل حقوق الإنسان في مصر. خاصة وان هذه الفترة هى فى حقيقتها فترة إستثنائية فى تاريخ مصر. واجهت فيها مصر تزايد العنف والتوتر داخل البلاد ، وتصاعد عمليات الإرهاب ونشاط المنظمات الإرهابية فى سيناء ، الأمر الذى إنعكس على حالة حقوق الإنسان وتعرضها لضغوط شديدة مما يتطلب الموازنة بين مواجهة العنف والتوتر والإرهاب مع المحافظة على حقوق الإنسان ، وكان المجلس القومى لحقوق الإنسان مطالباً بإستمرار بمتابعة الأحداث والتطورات الجارية لضمان حماية حقوق الإنسان فى ظل هذا الوضع الإستثنائى ، وتوفرت له خبرات قيمة من المهم أن نضعها أمام المجتمع ، والتشكيل القادم للمجلس القومى لحقوق الإنسان .

وقد حفز التوجه لإعداد هذا التقرير صدور القانون المعدل للمجلس بعد ثلاث سنوات من الحوارات بين المجلس والحكومة، والتي حرص خلالها المجلس على إقناع الوزارات المتعاقبة بأهمية ترسيخ استقلال المجلس بوصفه المؤسسة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في مصر، والفروق التي تضع فواصل بين كونه مؤسسة وطنية وبين علاقته بالسلطات، وصلاحياته فيما يتعلق بدوره الدستوري في تبني القضايا والتدخل في الشكاوى وتفقد مراكز الاحتجاز.

وتضمن تعديل القانون تمديد ولاية المجلس إلى أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات في القانون السابق، مع الإبقاء على التشكيل العددي للمجلس، وتأكيد دور المجلس وصلاحياته بموجب القانون السابق ، وكرس من استقلال المجلس فنياً ومالياً وإدارياً، ووضع إطاراً لتلقي الترشيحات لعضوية المجلس من المجالس القومية المتخصصة والمجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للثقافة والنقابات المهنية وأوجب أن يكون بينهم أساتذة قانون دستوري بالجامعات، ويتم اختيارهم من ذوي الخبرة في مجال حقوق الإنسان شريطة ألّا يكونوا من أعضاء سلطات الدولة الثلاث، مع التغيير

الدوري لثلث الأعضاء عقب التشكيل الأول، وأن تقتصر العضوية بحد أقصى على دورتين لكل عضو، وتسمي اللجنة العامة المرشحين لعضوية المجلس، و يقرها مجلس النواب بعد ذلك مع اختيار الرئيس ونائب الرئيس.

عبد الغفار شكر

أولا: الإطار السياسي الاجتماعي لنشاط المجلس وأثره على حالة حقوق الإنسان وعلى نشاط المجلس .

منذ إصدار قانون إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان رقم 94 في العام 2003، وحتى تشكيل المجلس السابق، في العام 2013 ، لم تشهد مصر ظروفاً مجتمعية مثل ما شهدتها في أعقاب "ثورة 30 يونيو" 2013؛ وهي الظروف التي واكبت تشكيل المجلس الحالي وهو ما أدي إلي إن عملية تشكيل المجلس الحالي جاءت في ظرف استثنائي، بالنظر إلى خطورة الأوضاع المجتمعية والحقوقية التي واكبتها ، وهو أمر ستظهر له لاحقاً تداعيات مهمة .

في أعقاب ثورة 30 يونيو 2013، ، وما أنتجه ذلك من التأسيس لتطورات سياسية واجتماعية فارقة، كان لها أثر كبير في مستقبل البلاد، تلى الرئيس عبد الفتاح السيسي (الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع آنذاك) بيان القوات المسلحة في 3 يوليو 2013؛ وهو البيان الذي تضمن التعهد بتفعيل "خريطة طريق سياسية"، تتضمن تعطيل العمل بالدستور، وتعيين رئيس جمهورية مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية، وإصدار تعديلات دستورية مقترحة، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية.

وقد أعطى هذا البيان للرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور سلطة إصدار إعلانات دستورية، وهي السلطة التي استند إليها في إصدار إعلان دستوري، في 8 يوليو 2013، تضمن 33 مادة، أرست، في مجملها، مبادئ حقوقية متسقة مع أفضل ما جاء في الدساتير المصرية عبر التاريخ، ومنسجمة مع العهود والاتفاقيات الحقوقية الدولية التي وقعتها مصر والتزمت بالعمل بها.

وكان من الطبيعي أن يتم حل المجلس القومي لحقوق الإنسان القائم آنذاك، والذي تم تشكيله بواسطة "مجلس الشورى" (الغرفة الثانية في البرلمان، قبل أن يتم إلغاؤها لاحقاً) باعتبار أن النظام السياسي الذي أتى به سقط بفعل "ثورة 30 يونيو" والإجراءات السياسية التي أعقبتها.

وأصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور القرار الرقم 75 لسنة 2013، بتشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، وهو القرار الذي أوكل لمجلس الوزراء اختيار أعضاء المجلس، ليبدأ هذا الأخير عمله في شهر سبتمبر من العام نفسه.

ورغم الأوضاع الاستثنائية الخطيرة التي شهدتها البلاد في هذه الأثناء، فقد جاء تشكيل المجلس منسجماً مع "مبادئ باريس"، التي حددت طبيعة الشخصيات المختارة لشغل عضوية المجالس الحقوقية الوطنية، ليكونوا من أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والنقابات المهنية والعمالية، وممثلي التيارات الفكرية في المجتمع، وأتباع الأديان المتعددة، وأساتذة الجامعات، والخبراء المؤهلين.

حظي تشكيل المجلس عند إعلانه بتفهم وتأييد من أعضاء النخبة الوطنية، وغالبية الرأي العام، ومعظم القوى السياسية المؤثرة، خصوصاً أن التشكيلة ضمت خمس نساء، وثلاثة أقباط، فضلاً عن عدد من أساتذة الجامعات، والدبلوماسيين ، والمحامين المشتغلين بقضايا ذات طابع حقوقي، وشخصيات عامة مؤهلة، ورؤساء منظمات حقوقية، وممثلي تيارات فكرية وسياسية متباينة، من بينها التيار الإسلامي.

لقد ساعدت التشكيلة المتوازنة للمجلس، بدرجة كبيرة، في تمكينه من تحقيق إنجازات مهمة، كان على رأسها الحفاظ على تصنيف المجلس دولياً ضمن الفئة "أ"، واجتياز "امتحان" المراجعة الدورية لحالة حقوق الإنسان في مصر بنجاح، فضلاً عن النهوض بدوره الرئيس المتمثل في رصد حالة حقوق الإنسان في البلاد.

إن تلك الإنجازات تحققت بمواكبة سياق مجتمعي صعب ومعقد، يمكن إجماله في النقاط التالية:

سياسياً: عمل المجلس الحالي ضمن وضع سياسي يمكن وصفه ببساطة بأنه "نموذج للأوضاع السياسية الاستثنائية"، حيث تم تعطيل العمل بالدستور، وواجهت الدولة انتقادات وهجمات سياسية

من دول ومنظمات دولية ذات اعتبار، أججها الصدام مع فصيل سياسي، خرج من الحكم قسراً، واستثمر شبكة من العلاقات الداخلية والخارجية في زعزعة الاستقرار السياسي للبلاد.

حقوقياً: واجه المجلس، والدولة المصرية، مواقف حقوقية أممية ضاغطة، تمثلت في إجراءات وبيانات وتصريحات إعلامية منتقدة ومهاجمة؛ مثل قيام مجموعة من 15 منظمة غير حكومية (منها هيومن رايتس ووتش)، في شهر مارس 2014، بإرسال خطاب لأعضاء الأمم المتحدة، تدعو فيه إلى "معالجة الوضع الحقوقي الخطير في مصر". وصدور بيان مشترك من 27 دولة عضواً في الأمم المتحدة، في الشهر نفسه، تعرب فيه عن "القلق حيال لجوء مصر المتكرر إلى القوة المفرطة، وسجن المتظاهرين"، وغيرها من المآخذ الحقوقية. كما صدر تقرير عن وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 2014، ينتقد ما وصفه بـ "الإخفاء القسري للأفراد، وظروف السجن القاسية، والاعتقالات العشوائية" في البلاد.

أمنياً: هيمن حادث فض إعتصام "رابعة العدوية" على الصورة الأمنية للبلاد، كما ظلت تداعياته من الخارج تضغط على الحالة الحقوقية الوطنية، خصوصاً بسبب حصيلة عملية الفض فى القتلى والجرحى، بسبب أعمال العنف التي تخللتها.

وفي غضون ذلك، واصل التحدي الإرهابي تفاعله خصوصاً في سيناء، فضلاً عن قيام عناصر إرهابية، وعناصر منتمية لجماعات الإسلام السياسي بشن هجمات داخل البلاد؛ بعضها استهدف مواطنين، وقوات الجيش والشرطة، كما استهدف بعضها الآخر مرافق حيوية عمومية.

دينياً: في أعقاب فض إعتصام "رابعة" عمدت جماعات مناصرة لتنظيم "الإخوان المسلمين"، وتيارات إسلامية أخرى، إلى استهداف ممنهج وواسع لدور العبادة الخاصة بالمسيحيين، كما أثبته لاحقاً تقرير أعده المجلس القومي لحقوق الإنسان بخصوص الانتهاكات والتجاوزات التي وقعت بحق دور العبادة في أعقاب إطاحة تنظيم "الإخوان" من الحكم.

لقد أدى الخلط بين السياسي والديني في ذرائع تيارات الإسلام السياسي إلى حالة احتقان دينية مجتمعية، تحولت لاحقاً إلى عنف متواتر ضد المسيحيين، وهو الأمر الذي شهد ذروته في حادثي تفجير كنيستين في الإسكندرية وطنطا، في 2017، ومن قبلهما تفجير الكنيسة البطرسية في القاهرة.

اقتصادياً: واصلت مؤشرات الاقتصاد المصري الأساسية تراجعها الذي بدأته مع اندلاع "ثورة 25 يناير 2011"، بشكل أرهق الأداء العمومي، وضغط على فئات المواطنين المختلفة، بما أثر تأثيراً واضحاً في أوضاعهم الحقوقية المرتبطة بالحالة الاقتصادية.

فقد واصل معدل نمو الناتج المحلي تراجعه، ليبلغ 2,2% في العام 2014، قبل أن يراوح ما بين 3,3% إلى 4,2% في الأعوام 2015– 2017 وفق تقديرات البنك الدولي.

كما زاد معدل التضخم ليبلغ 10,1% في 2014، قبل أن يرتفع إلى 10,9% في 2015، ثم إرتفاعه إلى 32% بعد تعويم الجنيه المصري عام 2016، في الوقت الذي واصلت فيه معدلات البطالة ارتفاعها لتبلغ 12,8% في 2014، 13,3% في 2015، فضلاً عن تراجع صافي الاحتياطات من العملات الأجنبية، وارتفاع معدل النمو السكاني ليبلغ 2,55% في 2014.

إعلامياً: واصلت مصر تراجعها في تصنيفات حرية الإعلام التي تصدرها المنظمات المعنية المعتبرة، في ظل حالة الشحن الإعلامي المتبادل، وعدم وجود تنظيم إعلامي جيد، والاستخدام السياسي المفرط لوسائل الإعلام، وتصاعد خطاب الكراهية والتحريض على العنف في برامج الحوار الرئيسة. وإضافة إلى ذلك، فقد استهدفت عناصر سياسية تابعة لتنظيمات الإسلام السياسي وسائل إعلام محسوبة على الاتجاه الليبرالي، في مقابل قيام السلطات بتعطيل وإلغاء وسائل إعلام محسوبة على التيار الإسلامي.

اجتماعياً: ألقت التفاعلات السياسية خلال السنوات من 2013 إلى 2017 بظلالها على الحالة الاجتماعية، بإنعكاساتها السياسية.

يرسم العرض السابق للحالة المجتمعية المواكبة لعمل المجلس القومي لحقوق الإنسان، بتشكيلته الراهنة (2013– 2017)، سياقاً غير مواتٍ لتحقيق الإنجاز، بالنظر إلى تعقيده وخطورته ووقوعه عرضة للانقسام والتفاعلات السلبية الخطيرة.

لكن ثمة عوامل ساعدت المجلس على الوفاء بدوره وتفعيل رسالته، وتحقيق إنجازات مهمة؛ من بينها درجة التوازن الكبيرة في تشكيلته، واتساق أعضائه مع المتطلبات المعيارية لعضوية مؤسسة وطنية حقوقية تعمل وفق المعايير الدولية، ودرجة واضحة ملموسة من الدعم الشعبي والمؤسساتي للأدوار الحقوقية للمجلس، خصوصاً تلك الأدوار التي أثرت مباشرة في مصالح المواطنين، ودافعت عن حقوقهم.

وإضافة إلى ذلك، فقد أظهرت السلطات العامة المعنية بعمل المجلس، والمتداخلة معه، درجة من التفهم لطبيعة دوره، خصوصاً بعدما بدا واضحاً للإطار السياسي الرسمي أن الإنجازات التي حققها المجلس الراهن لم تصب فقط في تعزيز الحالة الحقوقية الوطنية، لكنها أيضاً دافعت عن صورة الدولة ومكانتهاخارجياً ، وحصنتها سياسياً ضد استهدافات خطيرة، سعت إلى تقويض سمعتها عالمياً.

من هذا العرض يتأكد ان السياق السياسي الاجتماعي الذي بدأ فيه المجلس نشاطه في اول سبتمبر 2013 شهد ذروة الصراع السياسى الإجتماعى بين أحزاب التيار السياسى الإسلامى والتيار السياسى المدنى، والذي بدأ مع ثورة 25 يناير وتشكلت ملامحه من خلال العديد من القضايا، وإمتد هذا الصراع على جبهة عريضة من المسار السياسى والإجتماعى لامست كل أبعاده . واكتسب ابعاداُ دموية فى كثير من الأحيان ، وترتب عليها نتائج كارثية فى كل الأحوال، ولا يمكن فهم طبيعة هذا الصراع ومكوناته ونتائجه وتأثيره على المجتمع الا باستعراض أهم القضايا التي أثرت في هذا الصراع في السنوات التي اعقبت ثورة 25 يناير حتى تشكيل المجلس وممارسته نشاطه في أول سبتمبر 2013.

ثانياً : الظواهر التى واكبت التطورات والتحديات السياسية ومدى تأثر نشاط المجلس بها

1 – تفشى ظاهرة الإرهاب وتداعيات مكافحته .

كان تفشى الإرهاب وأعمال العنف هو أخطر الظواهر التى واجهت الدولة والمجتمع المصرى ورغم أن الأعمال الإرهابية ليست ظاهرة جديدة على البلاد حيث تعرضت لها مرات عديدة ونجحت فى تجاوزها إلا أن الموجة الحالية تجاوزت كل ما سبقها كماً ونوعاً إذ تجاوزت إستهداف الأجهزة الأمنية من جيش وشرطة التى تخوض معها الحرب إلى إستهداف رجال القضاء والنيابة والمسيحيين ، وتخريب الإقتصاد الوطنى بإستهداف السياحة ، ومصادر الطاقة ، ووسائل النقل وغيرها وسعت إلى الإستقواء بالخارج ووجدت تجاوباً من عدة دول ومنظمات مثل وقف المعونات العسكرية التى كانت تقدمها الولايات المتحدة بل وتأخير تسليم طائرات أباتشى كانت قد تسلمتها مصر للصيانة وتعليق عضوية مصر فى الإتحاد الأفريقى ، وتورطت عدة بلدان فى تمويل أنشطة الجماعات ، وشن حملات إعلامية وسياسية منسقة ضد الدولة .

2 – إنتشار التجمعات المسلحة:

وكان من أبرز الإجراءات التى إتخذتها جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها في ما يسمي بتحالف دعم الشرعية هو تنظيم إحتشادات فى عدة مناطق كان أبرزها إعتصام رابعة العدوية بمدينة نصر والنهضة بالجيزة ومحاولة التجمع بطريق صلاح سالم أمام دار الحرس الجمهورى وتسيير العديد من التظاهرات فى المناطق الشعبية

كما دفعت بعناصر مسلحة داخل هذه التجمعات للتصدى لأى محاولات لفضها ووضعت نظام إعاشة كامل للمعتصمين وإذاعة محلية ونظاماً أمنياً مشدداً لمرور السكان أو ارتياد بعض الأماكن فى الجوار وشملت منع بعضهم من المرور وإحتجاز بعضهم بل وتعذيب من تشتبه فى علاقتة بأجهزة الأمن أو تدعى تورطه فى سرقة متعلقات تخص أى من المنخرطين فى التجمع .

قررت النيابة العامة فض هذه التجمعات المسلحة وإتخذ مجلس الوزراء قراراً بالإجماع لفض هذه التجمعات ، ودعا وزير الداخلية للقاء بعض الإعلاميين ونشطاء حقوق الإنسان عشية يوم فض الإعتصام وطلب ممن يرغب من المجتمعين متابعة فض الإعتصام التواجد هناك صباح اليوم التالي ، وأكد ترتيب ممر آمن لكل من سيمتثل لقرار إنهاء الإعتصام وقد واجه المسلحون قوات الأمن فى ميدان رابعة بإستخدام الأسلحة منذ اللحظات الأولى لمطالبة المحتشدين بفض الإعتصام مما أدى إلى إشتباكات أدت إلى مقتل المئات ، بينما نجحت جهود منسقة فى فض إعتصام مسلح فى كلية الهندسة فى جامعة القاهرة ، مما قلل من عدد الضحايا فى فض تجمع النهضة .

3 –السعى لإثارة فتنة طائفية

وبالتوازى مع الإشتباكات والمواجهات التى شنها المحتشدون فى هذه المواقع بالقاهرة والجيزة ، إندلعت أحداث عنف طائفية ممنهجة فى عدد من مدن وقرى البلاد شملت الإعتداء على المواطنيين المسيحيين وكنائسهم وممتلكاتهم الخاصة بدعوى مساندة الكنيسة لثورة 30يونيو ووجود البابا تاوضروس الثانى فى لحظة إعلان الفريق أول عبد الفتاح السيسى وزير الدفاع خارطة الطريق .

وقد إمتدت هذه الجرائم إلى مختلف المحافظات وإن تفاوت حجم الأعمال الإجرامية التى إرتكبها الجناة من محافظة إلى أخرى لكن بلغت ذروتها فى محافظة المنيا .

شملت الإعتداءات جرائم قتل ونهب وخطف ، كما شملت جرائم حرق وتخريب عشرات الكنائس التاريخية والمؤسسات الكنسية ، وتوسعات تابعة لها كلياُ أو جزئياً وتخللتها عمليات تهجير وسلب ونهب وتمثيل بجثث .

ثالثا: مواجهة المجلس لتحديات المرحلة الإنتقالية فى الممارسة .

تشكيل المجلس القومى لحقوق الإنسان بتاريخ سبتمبر 2013 بعد إعلان خارطة الطريق وتركزت أبرز هذه المواجهات فى التفاعل مع تداعيات العنف ومكافحة الإرهاب ، خلال مواجهة سلطات إنفاذ القانون للإحتشادات والجماعات المسلحة والمظاهرات الإحتجاجية والتحقق من مراعاة الحقوق القانونية للمحتجزين المشتبه بهم والمتهمين فى القضايا ذات الصلة والتى تحولت إلى مشكلة جسيمة مع زيادة أعداد هؤلاء وتكدسهم فى مراكز الإحتجاز والتجديد المتكرر لمد الحبس الإحتياطى الذى تحول بذاته إلى عقوبة ، وشيوع عدم تقيد الدولة بالإجراءات القانونية فى إخطار أسر المحتجزين أو محاميهم بالقبض عليهم ، بل وإنكار ذلك فى كثير من الأحيان مما تسبب فى نمط إحتجاز يتداخل مع " الإدعاء بالإختفاء القسرى ".

إستخدم المجلس فى ذلك الأليات التى وفرها له قانونه مثل بعثات تقصى الحقائق وتنظيم جلسات إستماع ، وتوصيل شكاوى المواطنيين إلى المسئولين المعنين ، وعقد حلقات نقاش وورشات عمل لمناقشة الأشكالات مع أجهزة الدولة المعنية والمسئولين من ذوى الإختصاص .

كما إستخدم المجلس فى ذلك أيضاً ، الآلية الإضافية التى أتاحها له الدستور بإمكانية تقديم مساعدة قانونية للمضرورين بالإنضمام إلى الدعاوى القانونية التى قد يرفعونها إذا طلبوا ذلك

وخاض المجلس جدلاً مهماً حول ظاهرتين برزتا فى سياق الحق فى التقاضي :

أولهما: محاكمة مدنيين أمام القضاء العسكرى ، فبعد أن كانت السلطات تقصر تطبيق ذلك على الإعتداءات التى تقع فى سيناء أو على منشآت عسكرية فى المحافظات الأخرى حتى أكتوبر 2014 ، فقد تحولت – بعد وقوع العديد من الجرائم الإرهابية الكبرى التى راح ضحيتها العشرات من جنود الجيش والشرطة – إلى توسيع نطاق إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى وصدر قانون يخول قوات الجيش دعم قوات الشرطة فى تأمين المنشأت العامة والحيوية لمدة عامين ، وبالتالى إعتبار المنشآت التى يشارك الجيش فى تأمينها عسكرية يلاحق المتهمين بالإعتداءات عليها بواسطة القضاء العسكرى .

وثانيهما : هى إصدار المحاكم العديد من قرارات الإعدام ، ومن نماذج ذلك القرارين الصادرين عن محكمة جنايات المنيا فى الفترة من مارس وحتى مايو 2014 ، ففى القضية الأولى (أحداث مركز مطاى) جرت إحالة 528 متهماً من بين 544 متهماً إلى مفتى الديار ، ما شكل مقدمة للحكم بإعدامهم ، وبعد إستنفاذ درجات التقاضى تقلص العدد إلى إدانة 37 منهم بالإعدام . والقضية الثانية أحداث مركز العدوه حيث أحال رئيس المحكمة أوراق 683 متهماً للمفتى ، وجرى الحكم بمعاقبة 180منهم بالإعدام .

وفى القضيتين تلاحظ أنه جرى حجزهما للحكم فى ختام الجلسة الأولى للمحاكمة ، وإثر خلاف نشب بين المحكمة و الدفاع عن المتهمين . كما تلاحظ أن الغالبية الساحقة من المتهمين جرت محاكمتهم غيابياً ، ومن المعروف أن هذه الأحكام الغيابية تسقط فور ظهور المحكوم عليه أمام المحكمة سواء قبض عليه أو قام بتسليم نفسه وتعاد محاكمته من جديد .

التحدى الذاتى

جنباً إلى جنب التحديات العامة التى واجهها المجلس كمؤسسة وطنية ، وتأثيرها عليه فى السياق المضطرب الذى عاشته البلاد منذ ثورة يناير 2011 ، فقد واجه المجلس تحدياً خاصاً يتصل بمقره وقانونه وآلياته وإمكانياته وتطلعاته .

1 – المقر

خلال الأحداث التى شهدها يوم 28 يناير 2011 الذى شكل ذروة أحداث الثورة تعرض مقر المجلس للحريق ضمن مبنى المجالس القومية المتخصصة المجاور للمقر الرئيسى للحزب الحاكم المنحل ، وفقد المجلس مقره ، ومعه ذاكرته المؤسسية الأرشيفية بشقيها الورقى والألكترونى ، والتى تمثل أهم رصيد لعمل أى مؤسسة وطنية ، فضلاً عن مكتبة ثمينة وأموال ومنقولات عدة ، وبقى المجلس دون مقر حتى شهر يونيو 2011 حيث إتخذ مقراً مستأجراً لمكتب الشكاوى بالمجلس حتى تم تخصيص مقراً أخر مؤقتاً له فى الجيزة وتجهيزه .

غير أن المجلس واصل أنشطته من أماكن عدة حيث عقد إجتماعاته العديدة أثناء الثورة وفى أعقابها فى مقر النادى الدبلوماسى النهرى ، وشكل المجلس لجنة لتقصى الحقائق فى الإنتهاكات التى جرى إرتكابها أثناء الثورة برئاسة الأستاذ / محمد فايق رئيس المجلس الحالى وعضوية ستة من أعضاء المجلس وزودها بطاقم من ثلاثين باحثاً من وحدات المجلس المعنية ، وقد إتخذت هذه اللجنة مقراً مؤقتاً لعملها بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان بالقاهرة ، وأصدرت تقريرها المشترك بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى 23 مارس 2011 وقد كان لهذا التقرير أثره الكبير فى توثيق الجرائم المرتكبة خلال الثورة ، وفى بعض الأحكام الصادرة بشأن بعض وقائعها .

لم يتسع المقر الجديد للمجلس لكافة مكوناته ، وتوزعت بعض مكوناته بين ثلاث مواقع ، وكثف مساعيه لاحقاً لتخصيص مقر آخر له لا يستوعب فحسب كافة مكوناته بل و يستوعب أيضاً تطلعاته للتوسع وتنفيذ بعض الأنشطة المنوطة به .

ومع التوسع العمرانى الذى تشهده الدولة ، خصصت له الدولة قطعة أرض فى منطقة القاهرة الجديدة ، ومخصصات تتيح له إنشاء بناية مستقلة بدأ تشييدها بالفعل ، ومن المتوقع الإنتهاء منها فى غضون عام ونصف العام .

2- إعادة هيكلة المجلس ودعم قدراته

- يعد التطوير المستمر لقدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأدائها وهيكلها أحد المهام الرئيسية لهذه المؤسسات ، وزاد فى إلحاح تنفيذ هذه المهمة فى المجلس القومى لحقوق الإنسان عاملان : أولهما حاجة المجلس لإعادة النظر فى هيكله التنظيمى والإدارى لتعزيز قدراته على التفاعل مع المتغيرات التى شهدتها البلاد ، والتحديات الناجمة عنها ، وثانيهما أن المجلس كان قد كلف مكتبا إستشارياً لإعداد مشروع لإعادة الهيكلة خلال فترة هيمنة جماعة الإخوان المسلمين عليه ، ووافقت رئاسة المجلس السابق على المشروع قبل حل المجلس .

ورغم أن مشروع الهيكلة الذى ورثه التشكيل السادس للمجلس عن سابقه كان يمتثل لمعايير علوم الإدارة العامة ، إلا أنه أخفق فى أن يستوعب خصوصية المؤسسات الوطنية من حيث مكانتها

بين الدولة والمجتمع ، ومن حيث طبيعة علاقتها المؤسسية بالمجتمع الدولى وضرورة إمتثالها لمعاييره التى تعرف بمبادىء باريس وكذا نمط المهام الموكولة إليه ، ودروس الخبرة السابقة من العمل .

وبناء على ذلك أعاد المجلس مشروع هيكلته فى ضوء خبرة تفاعله مع واجباته منذ تأسيسه ، وتعزيز آليات عمله وتقنيات العمل ، وتوصيف الوظائف ، وتم بالفعل تسكين العاملين وفق التوصيف الجديد بالوظائف .

راعت إعادة الهيكلة خبرة المراحل السابقة وطموحات التطوير ، وتعزيز الخبرات المتوافرة للمجلس وتطويرها ، وقد راعى المجلس الإيضاحات التى أوردها العاملون من جراء إعادة الهيكلة ، وفتح فرص الترقى لهم لبث روح الطموح والإعلان عن أى تعيينات جديدة ووضع قواعد للترقى تراعى الخبرة والإرتقاء العلمى والترقيات ، وترك الترقى لوظائف الإدارة العليا للإختيار ، وواكب هذه الإجراءات مراجعة شاملة لحصة العاملين من التأمينات الإجتماعية ، وتطوير التعاقدات الخاصة بالتأمين الصحى للعاملين وترتيبات الضرائب بالتعاون بين المجلس وخبراء من جهازى التنظيم والإدارة ومصلحة الضرائب .

كذلك واصل المجلس جهوده فى دعم قدرات العاملين من خلال توفير الفرص لهم فى برنامج دعم قدرات التى توفرها المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من المنظمات الدولية ، أو تلك التى توفرها المنظمات الدولية المعنية ، أو من خلال برامج ينظمها المجلس ذاته ، ومشاركتهم فى تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات ، ومشاركتهم فى برامج رفع القدرات فى اللغات الأجنبية .

رابعا: نماذج من أنشطة المجلس في مجالات متعددة تفاعلا مع التحديات التي واجهته.

شكلت الظواهر التى أفرزتها أحداث ثورة الثلاثين من يونيو ، والتحولات التى أفضت إليها فى السياق السياسى – الإجتماعى ، والتزامات خريطة الطريق التى إنعقد عليها الإجماع الوطنى فى يوليو 2013 جدول أعمال المجلس القومى لحقوق الإنسان فى تشكيله السادس .

وقد ضاعف من تأثر المجلس بهذه الظواهر أنها كانت موضوعاً لمباراة صفرية يشتد فيها التوتر لأقصى مداه بينما كان المجلس ذاته موضوعاً للصراع وطرفاً فيه بعد أن إستحوذ عليه الإخوان المسلمين بين ما إستحوذوا عليه من مفاصل الدولة سنة 2012 .

وفي هذا السياق عقد المجلس أول إجتماع له بتشكيله الجديد في سبتمبر 2013 حيث ناقش تصاعد أعمال العنف فى البلاد وما ترتب عليها من تزايد حالات إنتهاك حقوق الإنسان . وقد شكلت هذه التطورات تحدياً كبيراً للمجلس القومى لحقوق الإنسان تطلب أن تكون الأولوية لمواجهة هذا الوضع الذى يهدد الحق فى الحياة بالدرجة الأولى ، وإتخاذ الإجراءات الكفيلة برصد حالات إنتهاك حقوق الإنسان ، وتحديد المسئوليين عنها والإتصال بالجهات المعنية لإيقاف أى تجاوز لحقوق الإنسان .وأن يكون الرأى العام طرفاً فى أنشطة المجلس بهذا الصدد وأكد المجلس القومى لحقوق الإنسان بتشكيله الجديد أن إهتمامه بهذه المسألة لن يصرفه عن القيام بمسؤلياته الأخرى وعلى رأسها نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وتطوير التشريعات بما يعزز إحترام حقوق الإنسان . ودعا المجلس الهيئات والمؤسسات المهتمة بحقوق الإنسان إلى التعاون معه للقيام بدوره فى هذه المرحلة الدقيقة ، كما رحب بتلقى المشورة والمعاونة والتنسيق مع كل من يرغب فى التعاون معه بما يعزز ويحمى حقوق الإنسان

وقرر المجلس القيام بعدة إجراءات عاجلة تترجم هذه التوجهات إلى نشاط فعلى منها : –

1 – إنشاء خط ساخن لتلقى بلاغات المواطنيين عن عمليات القبض والحبس الإحتياطى للتأكد من أنها تتم فى إطار القانون وإحترام حقوق الإنسان .

2 – وضع برنامج لزيارة السجون وأماكن الحجز فى أقسام الشرطة لمتابعة أحوال المحبوسين إحتياطياً والمسجونيين عموماً .

3 – تشكيل لجان تقصى حقائق للأحداث التى شهدتها البلاد منذ 30يونيو 2013 وخاصة فض إعتصامى رابعة والنهضة ، ووفاة المقبوض عليهم فى سيارة الترحيلات أمام سجن أبو زعبل ، ومذبحة أفراد الشرطة فى قسم كرداسة ، وحرق وتدمير الكنائس . وتضم كل لجنة عددا من أعضاء المجلس يعاونهم باحثون ومحامون من العاملين بالمجلس .

4 – إصدار تقرير شامل عن حالة حقوق الإنسان من واقع أعمال هذه اللجان ومتابعة وتوثيق المجلس للأحداث الأخرى والخط الساخن عن الفترة من 30يونيو وحتى 30سبتمبر 2013 ، وبحيث يتضمن التقرير توصيات محددة حول ما إنتهت إليه أعمال اللجان .

5 – مشاركة المجلس فى أعمال لجنة الدستور ومثلته فى اللجنة الأستاذة / منى ذو الفقار عضو المجلس بالتنسيق بينها وبين عضو المجلس الأستاذ / كمال الهلباوى والأستاذ / محمد عبد العزيز المختارين لعضوية لجنة الدستور بصفتهم الشخصية ويعاونهم لجنة خاصة من المجلس تضم عدد من الباحثين وأعضاء اللجان التشريعية ، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، والحقوق المدنية والسياسية .

6 – الإسراع بإصدار التعديلات المقترحة لقانون إنشاء المجلس لتعزيز إستقلاليته والتواصل مع السيد رئيس مجلس الوزراء لإصدار هذه التعديلات .

7 – إعداد تعديلات فى بعض التشريعات المتصلة بحقوق الإنسان وخاصة ما يتصل بموضوع التعذيب.

8– تعزيز التكامل بين المجلس والحركة الحقوقية فى مصر وإنشاء أليات تضمن التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات والخبرات بين المجلس ومنظمات حقوق الإنسان بما يتناسب مع ما تشهده البلاد من مخاطر على حقوق الإنسان .

9 – التواصل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان لنقل صورة حقيقية عما يجرى فى مصر وتقديم البيانات الكافية عن نشاط المجلس فى الدفاع عن حقوق الإنسان ، وإنشاء قنوات للإتصال المنتظم معها .

10 – إعادة نشر التقارير السابقة للمجلس القومى لحقوق الإنسان ومواصلة الجهود التى بدأت من قبل فى مجالات نشاطات المجلس المتعددة ودراسة التطورات المتصلة بحقوق الإنسان فى مصر منذ ثورة يناير 2011 .

11 – دراسة مدى إمكانية الإستفادة من شباب الثورة فى لجان المجلس النوعية وأنشطته المتعددة.

12 – صياغة إستراتيجية لنشاط المجلس فى الفترة القادمة من واقع المناقشات التى دارت فى الإجتماع والبرامج والأنشطة التى يقوم بها المجلس .

نماذج لأنشطة المجلس في مجالات متعددة تفاعلا مع التحديات التي واجهته وتطبيقا لهذه التوجهات:

1- النشاط الدولي والإقليمي للمجلس القومي لحقوق الإنسان:

مارس المجلس القومي لحقوق الإنسان نشاطا دوليا واقليميا متعدد المجالات ويغطي دائرة واسعة من القضايا التي تعزز وجود مصر في المجتمع الدولي وذلك على النحو التالي:

التعاون فى إطار التحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

(1) يعد المجلس القومى لحقوق الإنسان عضوا فى التحالف العالمى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة التنسيق الدولية سابقا)، كما أنه عضو فى هيئة مكتب التحالف ممثلا عن أفريقيا منذ عام 2011، وتم انتخابه لهذا المنصب للمرة الثالثة على التوالى لمدة عامين اعتبارا من مارس 2016 نظرا لدوره فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما يشارك المجلس بانتظام وبشكل فاعل فى الاجتماعات المختلفة للتحالف سواء منها السنوي الذى يُعقد فى شهر مارس من كل عام أو إجتماع مكتب التحالف الذى يُعقد مرتين سنويا، أو المؤتمر الدولي الذى يعقد كل 3

سنوات ، ويسهم خلال هذه الإجتماعات برؤى مدروسة بشأن القضايا المهمة مثل دور المؤسسات الوطنية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، أو فى مرحلة ما بعد النزاعات ، كما يسهم فى تطوير الأوضاع التنظيمية للتحالف مثل تعديل النظام الأساسى وقواعد إجراء الإجتماعات والملاحظات العامة المفسرة لمبادىء باريس .

(2) قدم المجلس بيان الامتثال الخاص بإعادة اعتماده للجنة الفرعية للاعتماد فى ديسمبر 2016، وأرفق به كافة الوثائق الداعمة مثل القانون المنشىء له وتعديلات المجلس على هذاالقانون، والميزانية، وملخص تقارير بعثات تقصى الحقائق وزيارات السجون التى قام بها المجلس، ومقترحات المجلس على القوانين والتشريعات وغيرها. اجتمعت اللجنة الفرعية للاعتماد فى مارس 2017، وقام رئيس اللجنة بإجراء اتصالا هاتفيا بالمجلس للاستفسارعن بعض النقاط المتعلقة بتعديلات قانون إنشائه،وأشادت اللجنة بدورالمجلس فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقد أصدرت– فى نهاية اجتماعاتها – توصية بتأجيل إعادة اعتماد المجلس إلى الجلسة الأولى لعام 2018 لحين الانتهاء من تعديلات القانون وإعادة تشكيل المجلس.

التعاون فى إطار الشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الأفريقية لحقوق الإنسان

(1) يُشارك المجلس بفاعلية فى اجتماعات الجمعية العامة للشبكة الأفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتى تعقد كل سنتين، وآخرها الاجتماع الذى عُقد فى ياوندى – الكاميرون فى الفترة من 21– 23 أكتوبر 2015، كما يشارك فى المؤتمرات والأنشطة التى تنظمها الشبكة وقد تم اختياره ضمن المؤسسات الوطنية التى تم إختيارها للدراستين اللتين أعدتهما الشبكة الأفريقية ، الأولى حول " آليات تلقى الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان" ، وتم موافاتها بناء على طلبها بالدليل الذى سبق أن أعده المجلس للتعامل مع الشكاوى والدراسة الثانية بشأن "وضعية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" ، ويحرص المجلس على المشاركة فى اجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان ، ومنها الدورات العادية للجنة الأفريقية، والحوار

الخامس رفيع المستوى للاتحاد الأفريقى ، واحتفالية المحكمة الأفريقية بمناسبة مرور 10 سنوات على إنشائها فى الفترة من 21 –26 نوفمبر 2016 بتنزانيا.

التعاون فى إطار الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

(1) يُعدّ المجلس القومى لحقوق الإنسان عضوا مؤسساً للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتولى رئاستها فى الفترة من يونيو 2014 إلى يونيو 2015، ونظم خلال رئاسته للشبكة عدد من الفعاليات عقدت بالقاهرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان فى الدول العربية ، ومنها اجتماع الجمعية العامة للشبكة فى مايو 2014 ، والاجتماع الذى عُقد يوم 1 أكتوبر 2014 للتباحث حول الانتهاكات الجسيمة التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى وسبل وآليات دعم حقوقهم في ضوء تداعيات العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، والاجتماع الذى عُقد يوم 28 أكتوبر 2015 لمناقشة وتقييم الُمدّونة النموذجية لقواعد سلوك رجل الأمن العربي ، والُمدّونة العربية الاسترشادية لقواعد سلوك الموظفين العموميين المعتمدين من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وذلك بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ، ومجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية.

(2) يشارك أعضاء المجلس وبرفقتهم باحثين فى المؤتمرات وورش العمل التى تعقدها الشبكة العربية ومنها: مؤتمر "تحديات الأمن وحقوق الإنسان" الذي عقد فى تونس يومي 3– 4 نوفمبر 2015 ، والمائدة المستديرة حول " سبل مناهضة خطاب التحريض على الكراهية وتعزيز التسامح" يومى 22–2015/12/23 ، والمؤتمر الدولى حول "دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية" ، يومى 13 – 14 يناير 2016 في الدوحة .

التعاون مع جامعة الدول العربية

تفاعل المجلس القومى لحقوق الإنسان مع الآليات العربية الأخرى ، ومنها جامعة الدول العربية ، حيث نّظم بالتعاون مع جامعة الدول العربية، ومنظمة اليونسكو، والمنظمة الدولية للفرانكفونية ، المؤتمر الدولى حول "دعم حقوق المرأة فى العالم العربى وأفريقيا: الفرص والتحديات" والذى عُقد فى مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة يومى 30 أبريل– 1 مايو 2014 ، كما شارك المجلس في

الاجتماع الذى عُقد لمناقشة مشروع الاستراتجية العربية لحقوق الإنسان يومي 20 –2016/2/21 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة .

التعاون مع منظومة الأمم المتحدة وآلياتها لحقوق الإنسان

التعاون مع مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان

- التقى السيد/ محمد فايق رئيس المجلس ووفد المجلس مع السيدة/ نافى بيلاى المفوض السامى لحقوق الإنسان حينذاك فى جنيف فى مارس 2014،حيث استعرضا تطورات حالة حقوق الإنسان في مصر خلال المرحلة الانتقالية، ودور المجلس فى هذا الشأن .
- والتقى رئيس المجلس والوفد المرافق له بالسيد / زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان فى مارس 2015 فى جنيف ، حيث عرض رئيس المجلس لحالة حقوق الإنسان في مصر ، وتحديات تعزيز احترام حقوق الإنسان ، وخاصة فى مواجهة الإرهاب في سيناء، والعنف الممنهج الذى تشنه الجماعات المتطرفة في كثير من أنحاء البلاد.
- كما التقى رئيس المجلس والوفد المرافق له مع السيدة / كيت جيلمور نائبة المفوض السامى لحقوق الإنسان فى مارس 2016 فى جنيف ، وتناول الاجتماع دور المجلس فى تعزيز وحماية حقوق الإنسان وموقفه من قانون التظاهر وقانون الجمعيات الأهلية ، وأهمية دور المجلس في العمل علي تنفيذ التوصيات الصادرة لمصر في إطار المراجعة الدورية الشاملة ، وكذلك في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ، وتم التأكيد علي أهمية التعاون الفنى بين المجلس ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- والتقى رئيس المجلس والوفد المرافق له مرة أخرى بالسيد / زيد بن رعد المفوض السامي لحقوق الإنسان فى مارس 2017 فى جنيف، تناول الحديث المناخ الدولي الذي يسود مجال حقوق الإنسان،حيث تحدث المفوضالسامي عن تزايد المشكلات الدولية،والضغوط التى تُمارس على الأمم المتحدة.وتحدث رئيس المجلس عن جهود المجلس فى الإرتقاء بحالة حقوق الإنسان،وتعديل قانون المجلس للوفاء بشكل تام بمبادىء باريس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،وأن المجلس تقدم

بمقترحات مشروع تعديل القانون تم فيها مراعاة جميع الملاحظات التى تلقاها منااللجنة الفرعية للاعتماد.

- فى إطار التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان ومكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان فى جنيف ، تم إيفاد اثنين من الباحثين فى المجلس للعمل بقسم المؤسسات الوطنية فى إطار برنامج الزمالة لمدة عام، خلال العامين 2015 و2016 وذلك للتعرف على الآليات الدولية لحقوق الإنسان عن قرب، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى هذا الإطار.
- كما عقد المجلس المجلس القومى لحقوق الإنسان ورشة عمل بالتعاون مع المكتب الإقليمى لمكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان حول " الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات الصادرة عنها: دور الآليات الوطنية فى إعداد التقارير والمتابعة" والتى تهدف إلى تعريف ممثلى الوزارات والهيئات المعنية بالآليات الدولية لحقوق الإنسان، وبحث كيفية التفاعل معها، وسبل تفعيل ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عنها وذلك فى الفترة من 13-17 نوفمبر 2016.

<u>آلية المراجعة الدورية الشاملة</u>

- قدم المجلس تقريره الثانى إلى آلية المراجعة الدورية الشاملة بشأن حالة حقوق الإنسان فى مصر فى سبتمبر 2014 ، حيث تم توجيه 300 توصية قبلت منها مصر 223 توصية.
- وشّكل المجلس بهذه المناسبة لجنة برئاسه الأستاذة / منى ذو الفقار عضو المجلس لإعداد تقريره الثانى ، وقامت هذه اللجنة بعقد اجتماعات تشاورية لوضع رؤية شاملة لإعداد التقرير، حيث تم عقد 3 اجتماعات مع ممثلى الوزارات المعنية فى يناير ومارس 2014 ، كما نظم المجلس ملتقى بالقاهرة فى فبراير 2014 ضم 139 مشاركا يمثلون 110 منظمة غير حكومية ، وآخر بأسيوط فى فبراير 2014 وضم 77 مشاركا يمثلون 68 منظمة غير حكومية للإطلاع على وجهات نظرهم والتعرف على رؤيتهم لحاله حقوق الإنسان فى مصر قبل إعداد التقرير.
- وقام وفد من المجلس بحضور جلسة فريق العمل المعنى بآلية المراجعة الدورية الشاملة لمصر فى نوفمبر 2014 فى جنيف ، وحضور جلسة مجلس حقوق الإنسان والتى تم فيها اعتماد التوصيات النهائية المُقدمة لمصرفى مارس 2015. وقدم المجلس بيانا كتابيا إلى مجلس حقوق الإنسان ، كما

أدلى رئيس المجلس ببياناً شفهياً ، رحب فيه بتجاوب الحكومة المصرية مع معظم التوصيات الصادرة عن المراجعة ، وتعهد بمتابعة تنفيذ التوصيات التى قبلتها مصر.

- وفى نوفمبر 2014 نّظم المجلس ورشة عمل حول "تعزيز فعاليات آلية المراجعة الدورية الشاملة لحقوق الإنسان" بالتعاون مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شارك فيها ممثلو الوزارات المختلفة ، والمجالس القومية المتخصصة ، وانتهت إلى التوصية بأن تقبل مصر التوصيات الصادرة لها وتعمل على تنفيذها.

المقررون الخواص والهيئات التعاهدية

- قدم المجلس تقريراً موازياً إلى لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصرى فى ديسمبر 2015.
- يستوفى المجلس الاستبيانات الخاصة بالآليات التعاقدية، والمقررين الخاصين، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، ومنها: الاستبيان الخاص بالمقرر الخاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إجراءات مساندة الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المجتمع، والاستبيان الخاص بالمقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان، والاستبيان الخاصب" الآليات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان" والمُقدم إلى اللجنة الإستشارية لمجلس حقوق الإنسان.
- ويُحّث المجلس دوما الحكومة المصرية على الاستجابة لطلبات المقررين الخاصين لحقوق الإنسان بزيارة مصر، وتقديم التقارير المتأخرة إلى لجان هيئات المعاهدات المعنية بمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، والنظر في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية والبروتوكولات الاختيارية الملحقة، وكذلك النظر في سحب التحفظات على الاتفاقيات الدولية والإقليمية.
- عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان بالتعاون مع المكتب الإقليمى لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ندوة بعنوان "لاجئو سوريا في مصر: آليات الحماية والمساعدة" يوم 2013/11/12 بمشاركة ممثلين لكل من الوزارات والهيئات الحكومية المصرية المعنية، ومنظمات المجتمع المدني المعنية ذات الصلة، وخبراء فى مجال اللاجئين.

التعاون مع منظمات الأمم المتحدة:

وجنبا إلى جنب التعاون مع آليات الأمم المتحدة، واصل المجلس تعزيز تعاونه مع منظمات الأمم المتحدة على النحو التالي:

– واصل المجلس تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونظم بالتعاون معه ورشة عمل حول آلية المراجعة الدورية الشاملة في نوفمبر 2015، بمشاركة ممثلين عن أجهزة الدولة والمجالس القومية المتخصصة ، كما يشارك برنامج الإلأمم المتحده الإنمائي بانتظام في المؤتمرات الدولية السنوية التى يعقدها المجلس، وآخرها المؤتمر الدولي حول دور ومسؤليات مؤسسات التوعية في مكافحة التطرف العنيف وخطاب الكراهية. والجدير بالذكر أن التعاون بين المجلس القومى لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يمتد منذ تأسيس المجلس، كما يذكر أن برنامج الأمم المتحدة أطلق العديد من المبادرات في دعم المجلس.

–كذلك واصل المجلس تعاونه مع منظمة اليونسكو وتم توقيع بروتوكول شراكة بين الجانبين في فبراير 2014 حول مشروع انتاج دليل معرفي متخصص في التربية على الديمقراطية للشباب المصري يستجيب لاعتبارات النوع الاجتماعي لشريحة الشباب بين 16و24 عاما بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، كما تشارك المجلس مع منظمة اليونسكو في تنظيم المؤتمر الثانى للمنتدى الدائم للحوار العربي الأفريقي حول " دعم حقوق المرأه العربية في العالم العربي وأفريقيا (مايو 2014) بمقر جامعة الدول العربية وبمشاركتها.

–وواصل المجلس التعاون مع المفوضية السامية لشئون اللاجئين ونظم الجانبان بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان ندوة مشتركة بعنوان "لاجئو سوريا في مصر:آليات الحماية والمساعدة في نوفمبر 2013 بمشاركة لفيف من ممثلي الوزارات والهيئات الحكومية المصرية المعنية وممثلي منظات المجتمع المدني المعنية وذات الصلة والخبراء والإعلامين، واستهدفت الندوة التعريف بحقوق اللاجئين وإلتزامات الدولة المضيفة تجاههم والوقوف على السبل المثلى لتقديم المساعدة والحماية التى تتطلبها ظروفهم، وتصحح المفاهيم التى تبثها وسائل الاعلام.

–كذلك واصل المجلس تعاونه مع منظمة الامم المتحدة للطفولة "اليونسيف" في سياق البروتوكول الموقع بينهما، وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير متابعة تنفيذ خطة العمل المشترك بين الجانبين،

والتى تتفق مع خطة عمل المجلس وتنظيم العديد من الأنشطة المتعلقة برفع كفاءة الباحثين المختصين.

لقاءات المجلس والمسئولين به مع الوفود الأجنبية المعنية بحقوق الإنسان داخل وخارج مصر

- استقبل المجلس عددا كبيرا من الوفود الزائرة والسفراء والمبعوثين الدوليين بشأن موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان ، حيث تتركز هذه اللقاءات على أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، ودور المجلس فى دعم وتعزيز حقوق الإنسان وآفاق التعاون بمايعكس الإهتمام المشترك للوفود رفيعة المستوى المعنية بحقوق الإنسان والزائرة لمصر للإلتقاء بالمسئولين فى المجلس القومى لحقوق الإنسان وكذلك إهتمام المجلس .

وقد استقبل المسئولون بالمجلس العديد من الوفود الاجنبية المعنية بحقوق الإنسان من كافة القارات حيث تمت مناقشة العديد من القضايا الدولية والاقليمية المثارة وتم بحث كيفية تدعيم العلاقات بين المجلس والهيئات التي يمثلها هذه الوفود.

2- الدور التشريعي للمجلس

-شارك المجلس بسلسلة من الأنشطة المترابطة لوضع إطار قانونى راسخ لضمان نزاهة الإنتخابات ، ووجود ألية مستقلة للإعداد لها والإشراف عليها ، والمساهمة فى تدريب المراقبيين من نشطاء المجتمع المدنى لمتابعة الإنتخابات ، وتوفير آلية داخلية للمجلس تتيح له التفاعل مع أى خروقات قانونية تؤثر على مسار العملية الإنتخابية .

وقد صادف المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير ثلاثة مناسبات إنتخابية هى : الإستفتاء على الدستور (دستور 2014) والإنتخابات الرئاسية فى مايو 2014 ، وأخيراً إنتخابات مجلس النواب فى الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2015 وشملت جهود المجلس فى هذا الشأن مايلى :

- المساهمة فى بلورة الآراء والمقترحات لتطوير البنية التشريعية القائمة لضمان نزاهة الإنتخابات وعدالتها ، وضمان تمثيل بعض الفئات . وشمل ذلك تنظيم ورشات عمل وندوات حول مشروع قانون مجلس النواب فى 29 / 4 / 2016 ، وقانون الهيئة الوطنية للإنتخابات فى 25 / 5 / 2015 ،

ومشروع قانون الإدارة المحلية ، وورشة عمل حول ممارسة الأشخاص ذوى الإعاقة حقهم فى الإقتراع .

- تدعيم آليته الداخلية – وهى وحدة الإنتخابات – بالإحتياجات الضرورية لأداء مهامها ، ومأسسة التعاون بين المجلس ولجنة الإنتخابات .

- المساهمة فى تدريب المراقبين من عناصر المجتمع المدنى المعنيين وإعداد المراقبين ، وتأسيس غرفة عمليات للتواصل مع المراقبين على مستوى كافة المحافظات ، وندب باحثين من المجلس للمشاركة فى أعمال " لجنة متابعة ورصد وتقويم الأداء الإعلامى خلال الإنتخابات (وهى لجنة منبثقة عن اللجنة العليا للإنتخابات) ، كما شارك أعضاء المجلس فى متابعة عينات مختارة من المحافظات وقد أصدر المجلس تقارير عقب كل مرحلة من الإنتخابات كما أصدر تقريراً شاملا عن نتائجها .

كما إنخرط المجلس بفاعلية فى تشكيل البنية التشريعية للبلاد بعد ثورة 30 يونيو .

شارك فى لجنة إعداد الدستور بتمثيل مباشر كمؤسسة ، وبمشاركة ثلاثة من أعضائه بحكم نشاطهم العام ، كما شارك فى مناقشة التشريعات التى أعدتها السلطة التنفيذية لحين إنتخاب مجلس النواب سواء تلك التى أحيلت إليه أو التى وصلت إلى علمه .

تحول المجلس إلى منبر فعال لمناقشة التشريعات التى تتصل بحقوق الإنسان والحريات العامة وتشغل الرأى العام ، فشارك فى مناقشة التشريعات التأسيسية مع وزارة العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية عامى 2013 ، 2014 ومناقشة قضايا العدالة الإنتقالية مع وزارة الشئون القانونية ومجلس النواب التى حلت محلها فى مناقشة مسودات قوانيين أخرى .

وقد مارس المجلس إختصاصه التشريعى فى ثلاث مجالات : أولها يشمل توصيات بشأن تعديل نصوص قانونية قائمة لتطويرها بما يتناسب مع إحتياجات المجتمع والمتغيرات التى شهدها وكذلك الإتساق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التى صادقت عليها الدولة ، ويتضمن ثانيها مناقشة

مشروعات القوانيين المطروحة من قبل سلطات الدولة لضمان إتساقها مع الدستور والمعايير الدولية وقامت بإعداد الدراسا ت والأبحاث فى مجال خدمة التشريعات المستهدفة من قبل المجلس ، وخاصة تلك التى نص عليها الدستور .

وفى هذا السياق أبدى المجلس توصياته وملاحظاته حول خمسة عشر تشريعاً من خلال تنفيذ العديد من ورش العمل والمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية مع الأطراف المعنية ، كما أعد سبع دراسات تشريعية حول عدد من القوانيين التى تنظم ممارسة وكفالة بعض الحقوق على النحو التالى :

(1) توصيات المجلس بشأن تعديل نصوص قانونية قائمة وشملت : قانون العقوبات ، وقانون الإجراءات الجنائية ، وقانون الجمعيات الأهلية ، وقانون الحق فى الإجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات .

(2) توصيات بشأن مشروعات القوانيين المستهدفة شملت : مشروع قانون الأحوال الشخصية ، ومشروع قانون تكافوء الفرص ومنع التمييز وإنشاء مفوضية لهذا الغرض ، مشروع قانون الهيئة الوطنية للإنتخابات ، ومشروع قانون بناء وترميم الكنائس .

الأبحاث والدراسات التشريعية الخاصة بحقوق الإنسان ، وتناولت : مكافحة الفساد ، ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة ، حق المراة العاملة ورعاية الطفل العامل ، حقوق الطفل ، العنف ضد المراة ، حرية الحياة الخاصة ، الضمان الإجتماعى .

3- تقرير فض اعتصام رابعة

قرر مجلس الوزراء تكليف قوات الأمن بالتنسيق مع القوات المسلحة فض اعتصامى رابعة العدوية والنهضة يوم 14 اغسطس 2013 وكان ذلك قبل تشكيل المجلس القومي الحالي لحقوق الإنسان ولذلك فان المجلس قرر في اجتماعه الأول في سبتمبر 2013 تشكيل بعثة تقصي حقائق عن أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

ونظرا لجسامة الظروف التى وقعت بها تلك الأحداث وحالة الفزع التى أصابت المجتمع من النتائج المترتبة على الاعتصامات وفضها ، حاول المجلس جاهدا الوصول الى الحقائق ، التى يمكنها أن توضح حقيقة ما جرى ، وتكون نواة لتحقيق جنائى معمق يستطيع كشف الحقيقة الكاملة للأحداث التى وقعت أثناء فض الاعتصامات وخلفت هذا العدد غير المسبوق من الضحايا .

ونظرا لغياب أية تقارير حقوقية صادرة عن الأحداث سوى بيانات الإدانة أو الشجب التى أعُلنت من جهات حقوقية محلية وإقليمية ودولية ، إلّا أن تقريرا مفصلا موثقا عن تلك الأحداث لم يظهر أو يعلن قبل أن تمارس بعثة المجلس مهمتها، وهو الأمر الذى جعل مهمة بعثة المجلس لتقصى الحقائق ليست التزاما حقوقيا فحسب ولكن أيضا التزاما إنسانيا وأخلاقيا لضرورة معرفة ماذا حدث وخلف كل هذا القدر المفزع من الضحايا .

وقد بدات البعثة أعمالها فى ظل مناخ بالغ الصعوبة ، سخر فيه كل طرف كل امكانياته لإخفاء الحقيقة والقاء الاتهامات على الطرف الآخر ، وما صاحب ذلك من عملية إخفاء للمعلومات من كل الأطراف ، أو الامتناع عن التعاون مع البعثة او مدها بالمعلومات ، خاصة تلك التى طلبتها البعثة من كل الاطراف الحكومية وغير الحكومية والأطراف المنظمة للإعتصامين على النحو الوارد بالتقرير.

وقد انجزت البعثة تقريرها الذى يعد التقرير الأول الموثق عن الأحداث ، وبعده توالت التقارير المحلية والدولية ، والذى تعرض للهجوم عليه من كل الأطراف ، الحكومية وغير الحكومية . وتلك هى طبيعة ردود الافعال حول التقارير الحقوقية التى تحاول الكشف عن بعض الحقائق فى النزاعات السياسية او المسلحة او الطائفية التى يتخلف عنها ضحايا بهذا القدر من الجسامة .

وفى كل الأحوال فقد أعلن تقرير فض اعتصام رابعة العدوية ، وأرسل بعد ذلك الى كل الجهات ذات الصلة لكى تضطلع بمسؤليتها تجاه التحقيق المعمق فى تلك الأحداث.

ويمكن تلخيص تطور الأحداث وأهم ما تميزت به في عملية فض الاعتصام على النحو التالي الذي يمكن الإطلاع على تفاصيله في التقرير الكامل المنشور في كتيب من إصدار المجلس القومي لحقوق الإنسان.

بعد أن اصدر مجلس الوزراء قراره بفض الاعتصامين قامت أجهزة الأمن بإخطار وسائل الاعلام ومنظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات الحقوقية بذلك ودعتها إلى متابعة عملية الفض صباح اليوم التالي وقد بدأت عملية الفض الساعة 6:20 صباحا بإعلام المعتصمين بقرار فض الاعتصام ومناشدتهم الانصراف من الميدان من خلال ممر آمن من طريق النصر من ميدان رابعة العدوية في اتجاه النصب التذكاري (المنصة) وتتعهد أجهزة الأمن بعدم التعرض لهم وحمايتهم أثناء إنصرافهم وعودتهم سالمين إلى منازلهم.

استمرت الانذارات لفض الاعتصام حتى الساعة 6:45 صباحا عبر مكبرات الصوت التي كانت تُسمع جيدا في قلب الميدان من كل الاتجاهات ، ولم يستجب المعتصمون لهذه النداءات حيث طالبتهم قياداتهم بعدم الإنصراف، وبدأت المناوشات في الساعة 6:45 صباحا بالقاء الحجارة من المعتصمين على قوات الامن التي ردت عليهم بخراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع، تبادل بعدها الطرفان إطلاق الخرطوش.

بعد الساعة 11:00 صباحا حدث تصعيد مفاجئ من جانب المعتصمين حيث أطلق الرصاص من مقر الإعتصام الأمر الذى أدى الى مقتل ضابط وأربعة مجندين ، فردت قوات الأمن باطلاق نيران كثيفة تجاه مصادر إطلاق النيران سقط على أثرها 50 قتيلا حسب شهادة الشهود، واقتحمت قوات الأمن الميدان من عدة جهات وفي ظل إحكامها السيطرة على الميدان تقدم احد قادة الامن لبث نداءات لاخلاء الميدان مع وعد بعدم التعرض للمعتصمين ، فاطلق المعتصمون النار عليه من جهة دار المناسبات فسقط قتيلا في الحال وأطلقت قوات الأمن كثافة نيرانية شديدة اندلع بعدها تبادل النيران في كل أرجاء الميدان.

وأصبح واضحاً وجود أعداد من المسلحين بالبنادق الآلية والرشاشات منتشرين بين المعتصمين ، كما لوحظ في تطور هذه الأحداث أن قوات الأمن حافظت على التناسب في نوع الاسلحة المستخدمة في فض الاعتصام.

وقد فشلت أجهزة الأمن في تأمين الممر الآمن كما وعدت المعتصمين ، ولم تتمكن من تأمينه حتى الساعة الثالثة عصرا مما أدى الى إرتباك المعتصمين خاصة وأن قيادة الإعتصام أشاعت أن الممر الآمن هو وسيلة يستخدمها الأمن لإحتجازهم وفي ظل هذا الارتباك سقط عدد كبير من القتلى بلغ 632 منهم 8 من رجال الشرطة والباقى من المعتصمين .

وهناك حقائق عديدة تناولها بالتفصيل تقرير بعثة تقصي الحقائق التي انتهت الى التوصيات الاتية:

1- فتح تحقيق قضائى مستقل فى كل الأحداث التى تزامنت مع إعتصام رابعة العدوية وتلك التى صاحبت عملية فضه وإخلائه من قبل قوات الأمن، وكذا تلك التى وقعت فى المحافظات المصرية المختلفة نتيجة لذلك، وتحديد المسؤلية عنها جميعا، واتخاذ الإجراءات القضائية الواجبة دون إبطاء تجاه كل من يثبت تورطه فى ارتكاب أى من تلك الجرائم أو الانتهاكات المشار إليها في هذا التقرير، وتقديمه الى محاكمة تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة ، وذلك كله لضمان عدم إفلات الجناة من العقاب .والجدير بالذكر أنه تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى لتقصى الحقائق منذ 30 يونيو 2013 بقرار من رئيس الجمهورية، ولم يعلن عن بدء التحقيق القضائى بعد.
2 - اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية التى تنهى وبشكل قاطع إمكانية استخدام العنف أوالدعوة له كوسيلة للتعبير عن الرأى بين أى من الجماعات أو القوى السياسية، وتعزيز سيادة القانون وضمانات العدالة الناجزة وعدم الإفلات من العقاب .
3 - البدء الفورى ودون إبطاء فى إخضاع العناصر الشرطية لعمليات التدريب والتأهيل المستمر، خاصة فى مجالات البحث الجنائى ومكافحة الشغب وفض التجمعات وتدريبها على المعايير الدولية المعنية باستخدام القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.
4 - حث الحكومة المصرية على ضرورة تفعيل الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وكافة أشكال المعاملة اللانسانية والمهينة ، وإجراء التعديلات التشريعية اللازمة ليتوافق تعريف التعذيب فى القانون المصرى مع الاتفاقية الدولية لضمان مكافحة تلك الجريمة وعدم إفلات مرتكبيها من

العقاب .كما يدعو المجلس الى النظر فى تعديل القانون بجعل التشريح اجباريا فى حالة شبهة الجناية . وإيلاء الإعتبار إلى ضرورة الإهتمام بمنظومة الطب الشرعى بما يضمن توفير أماكن مناسبة لحفظ الجثامين وتشريحها على مستوى الجمهورية .

5 – دعوة الحكومة إلى ضرورة تعويض كل الضحايا,والمصابين الذين سقطوا نتيجة الاشتباكات المسلحة والذين لم يثبت تورطهم فى أعمال عنف أو الدعوة لها، وذلك فى كل الأحداث التى وقعت فى الفترة محل التقرير، والإسراع فى إصدار القانون المنظم لحالات إستحقاق التعويض الذى تلتزم الدولة بأدائه عن الحبس الإحتياطى وفقاً للمادة 54 من دستور 2014 .

6 – دعوة كافة القوى السياسية والحكومة إلى ضرورة وقف ونبذ أعمال العنف والعنف المضاد، وإعلاء إحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بما يضمن للجميع حماية حقهم فى الحياة، وإحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

7 – مطالبة الحكومة التدخل الفورى والعاجل لوقف حملات الكراهية والتكفير والتحريض على العنف التى تروج لها بعض وسائل الإعلام المحلية، وذلك لما تمثله من خطورة بالغة على إستقرار وأمن البلاد وحالة حقوق الإنسان بها، وأن تتخذ التدابير ، التى لا تقتصر على التدابير الأمنية وإنما تشمل التعليم والثقافة والإعلام وإصلاح الفكر الدينى لضمان عدم نشر وإتساع نطاق الكراهية والعنف، بما يحمى الممارسة الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان التى لاسبيل دونها لتجاوز البلاد أزمتها.

وعلى الرغم من إرسال التقرير والتوصات إلى كافة الجهات المعنية والى المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية حينذاك، إلّا أنه وحتى تاريخ كتابة هذا الملخص، لم تنفذ الحكومة أى من توصيات التقرير السبع السابق ذكرها.

4- دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في مجال الحقوق المدنية والسياسية:

يبدي المواطنون ومنظمات المجتمع المدني اهتماما خاصا بالحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وقد حرص المجلس على توثيق الأحداث المتعلقة بهذا الجانب وشكل بعثات لتقصي الحقائق بالنسبة لهذه الاحداث ومن أهمها الاعتداء على كنيسة الوراق يوم 2013/10/20 التي راح ضحيتها عدد من المواطنين وحلقة نقاشية حول محاكمة المدنين امام القضاء العسكري الذي إنتقده المجلس لعدم دستوريته وكذلك ورشة العمل عن مشروع قانون التظاهر الذي اعترض المجلس على أهم بنوده

وأوضح أنها تتعارض مع الدستور ولم يؤخذ برأيه ولكن المحكمة الدستورية ايدت رأيه فيما يتصل بعدم دستورية المادة العاشرة من هذا القانون.

ومع اقتراب إجراء انتخابات مجلس النواب عقد المجلس ورشة عمل بعنوان (نحو برلمان يلبي احتياجات الثورة) ناقش فيه هذا الموضوع من كل جوانبه وخاصة ما يتصل بالنظام الانتخابي وضمانات نزاهة الانتخابات. كما نظم المجلس عدة بعثات لزيارة مراكز إيواء الأحداث والظروف التي يعيشون فيها وطالب بتوفير ظروف أفضل لمعيشة هؤلاء الأحداث. وناقش المجلس أيضا في عدة ورش عمل حول مشروع قانون الجمعيات الأهلية ومشروع قانون تكافؤ الفرص ومكافحة التمييز وإنشاء مفوضية لهذا الغرض.

كما عقد المجلس ورشة عمل حول الخدمة الطبية في السجون انتهى فيها إلى عدد من التوصيات كان لها أثرها فيما بعد عند تعديل لائحة السجون. وحظي قانون الخدمة المدنية باهتمام خاص من المجلس الذي شارك مع أكثر من جهة في مناقشة هذا المشروع لأهميته القصوى بالنسبة للعاملين بالدولة.

5- النشاط الثقافي:

حظي الجانب الثقافي باهتمام كبير في نشاط المجلس وخاصة في مجال التوعية بحقوق الإنسان وعقد المجلس في هذا الصدد عدة مؤتمرات وورش عمل مثل (ورشة عمل حول نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح وقبول الآخر – ندوة عن حرية الرأي والاعتقاد بين الدولة والمجتمع – مائدة مستديرة حول الدور التوعوي في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتاكيد مبادئ قيم المقاومة واعلاء القانون). ووقع عدة بروتوكولات تعاون مع اتحاد الاذاعة والتليفزيون تم بمقضداها بث فترة مفتوحة على الهواء لمدة ساعة مرتين شهريا في اذاعة صوت العرب عن حقوق الإنسان وتنفيذ 30 حلقة دراما إذاعية اجتماعية بعنوان " احلامنا " في شهر رمضان لعام 2015 وبرنامج " حقك في عينينا " ، ومن أهم ما اهتم به المجلس في هذا المجال هو تنظيم مسابقة للدراما الرمضانية حيث يعتبر شهر رمضان موسما لعرض أهم الأعمال الدرامية وشكل لجنة لتقييم الأعمال الدرامية من أهم النقاد والفنانين والكتاب واختارت اللجنة عملين مميزين سنة 2014 هما (مسلسل عد تنازلي) الذي ناقش أسباب

انخراط بعض أصحاب المؤهلات العليا في جماعات ارهابية و (مسلسل سجن النسا) الذي قدم مجموعة من النساء المقهورات ينتمين للطبقات الدنيا من المجتمع ويعشن تحت ظل ثقافة ذكورية وشبه إختفاء كامل لأي معايير لحقوق الإنسان، وفي عام 2015 تم اختيار مسلسل تحت السيطرة الذي قام بالتحذير من الإدمان مع حث الأسرة والمجتمع على احتضان المدمن واعتباره مريضا يمكن أن يتعافى بمساندته، كما تم اختيار مسلسل بعد البداية الذي تعرض لقضية شديدة الحساسية حول العلاقة بين الإعلام والسلطة والكشف عن قضايا الفساد. أما في عام 2016 فقد تم اختيار عملين مميزين للاسباب الاتية:

- مسلسل جراند اوتيل الذي تناول الحق في المساواة والعدل في جميع الطبقات.
- مسلسل الميزان الذي تناول مجموعة من القيم الداعمة لحقوق الإنسان لمقاومة الفساد والتصدي له.

وفى عام 2017 تم إختيار أربعة أعمال – بزيادة عمل واحد عن الأعوام السابقة تضمنت :

- واحة الغروب المأخوذة عن رواية بالإسم نفسه للأديب الكبير بهاء طاهر .
- مسلسل حلاوة الدنيا
- مسلسل هذا المساء

كما قررت لجنة التحكيم جائزة خاصة لصناع مسلسل " كلبش "

وقد أقيُمت حفلات لتوزيع الجوائز على الفنان الفائزين دعي اليها كبار الفنانين والاعلاميين والكتاب والسياسيين وتضمنت الجوائز درع المجلس وجوائز مالية .

6- تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين:

أبدى المجلس اهتماما خاصا بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين حرصا على تحسين الأحوال المعيشية ولتكامل ذلك مع اهتمامه بالحقوق المدنية والسياسية تدعيما لإحساس المواطن بكرامته ولتحقيق ذلك اهتم المجلس بالتعاون مع ممثلي منظمات المجتمع المدني العاملين فى مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وممثلى النقابات العمالية والمهنية بالإضافة لعدد من الخبراء القانونيين، وخصص هذا الاجتماع لوضع خطة عمل المجلس في هذا المجال. واستهدف

المجلس من هذا الاجتماع أن لا ينفرد بوضع خطة عمله وتوجهاته وأن تجئ خطة عمله بمشاركة مجتمعية واسعة.

وعلى مدار عمل المجلس، عقد عدد من الندوات وجلسات النقاش حول أهم القوانين الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على رصد وتوثيق لأهم المشكلات المتعلقة بهذه الحقوق. كذلك اهتم المجلس خلال عمله على قضايا الفلاحين (فلاحى الإصلاح الزراعي) والتركيز على قضايا العشوائيات وأطفال الشوارع.

وفى الإطار التشريعى اهتم المجلس بالعمل على عدد من مشاريع القوانين التى تنبع أهميتها من كونها تُشكل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع. وكان منظور عمل المجلس على هذه المشاريع هو تطوير تلك المشاريع بحيث لا تتناقض هذه القوانين مع الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها مصر، وأن تصون هذه القوانين حقوق المواطنة.

واستهل المجلس عمله بعقد ورشة عمل حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الدستور، وذلك لدراسة التعديلات المفترض إجراؤها على البنية التشريعية القائمة حتى تتواءم مع الدستور الجديد فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت أبرز القوانين ومشاريع القوانين التى عمل عليها المجلس "قانون الخدمة المدنية"، الذى لم يقف عمل المجلس على تنظيم ورشة عمل بشأنه ، ولكن تواصل دور المجلس فى العمل مع وزارة التخطيط والتنمية الإدارية على تنظيم جلسات حوار بين الوزارة وممثلى العاملين المخاطبين بالقانون. وقد أشاد وزير التخطيط وممثلى العاملين بالدور الذى لعبه المجلس القومى وبصواب التوجهات التى عمل عليها المجلس والتوصيات التى صدرت منه والتى راعت الوزارة أغلبها عند وضع اللائحة التنفيذية للقانون.

كما لعب المجلس دوراً فى النقاش حول مشروع قانون التأمين الصحى من خلال تنظيم ورشتى عمل حول المشروع ضما كافة الأطراف ووجهات النظر، وكان لأعمال المجلس دوراً فى إجراء عدد من

التعديلات على مشروع القانون بحيث يأتى محققاً للهدف الذى عمل عليه المجلس (مشروع قانون تأمين صحى شامل).

ومن أهم ورش العمل التى نظمها المجلس ورشة عمل حول مشروع قانون المنظمات النقابية والعمالية، ومشروع قانون العمل.

وفى مجال الصحة نظم المجلس ورشة عمل حول الاصلاح الصحى فى مصر والتى انتهت أعمالها إلى توصيات هى بمثابة روشتة لعلاج منظومة الصحة فى مصر.

كذلك جاءت توصيات ورشة العمل التى نظمها المجلس تحت عنوان (الحق فى السكن) بمثابة وضع خطة عمل لإصلاح منظومة السكن فى مصر منطلقة من تأكيدها على احترام وحماية الحق فى السكن.

وإزاء المشكلة السكانية، نظم المجلس مؤتمراً لمناقشة تداعيات المشكلة السكانية والتوازن بين الموارد والأعداد المتنامية للسكان ومدى تأثير الزيادة السكانية بالتمتع بحقوق الإنسان وأيضاً طرح حلول غير تقليدية للمشكلة السكانية.

- فى إطار المساهمة فى وضع الاستراتيجيات الوطنية، شارك المجلس فى وضع إستراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة بالتعاون مع المجلس القومى للمرأة. وكذلك شارك المجلس فى اجتماعات إعداد الخطة القومية للطفولة (2017 –2022) بالتعاون مع المجلس القومى للطفولة والأمومة.

- وفى إطار عمل المجلس اهتم بقضايا الفلاحين، حيث عقد المجلس عدة جلسات استماع مع ممثلى الفلاحين بمناطق (الدلتا– سيناء– الصعيد– مدن القناة)، وقام المجلس بعدة زيارات ميدانية استهدفت رصد الشكاوى المتعلقة بطرد فلاحى الإصلاح الزراعى من أراضيهم.

- وفى إطار متابعة المجلس لأوضاع العمال، عقد المجلس عدة لقاءاتمع العمال المفصولين، و ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات، و ممثلى الباعة الجائلين بحضور نائب محافظ القاهرة ، ومع وفد من أهالى عمال هيئة النقل العام، وآخرين من أهالى عمال الترسانة البحرية أثناء سجنهم بقرار

من النيابة العسكرية وإحالتهم لمحاكمة عسكرية بالإضافة إلى جلستين موسعتين مع ممثلى الفلاحين من محافظات مختلفة .

كما نظم المجلس لقاءات بين رئيس المجلس وعدد من القيادات العمالية الذين قدروا للمجلس موقفه من الحريات النقابية وطالبوا بأهمية أن يركز المجلس فى مطالبته بإصدار قانون للمنظمات النقابية يتوافق مع الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية الموقع عليها من جانب مصر.

في هذا المجال نستطيع أن نرصد عدد من الملاحظات:

1- أن أعمال المجلس تعددت حول أهم المشاكل الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

2- أن المجلس حرص فى تنظيم أعماله (ورش عمل- جلسات نقاشية- مؤتمرات) على دعوة كافة الأطراف المعنية وهو ما أدى إلى خروج توصيات تلك الأعمال على نحو يشكل برنامج إصلاح مدروس للقضايا التى كانت محل النقاش (الصحة- السكن- الفلاحين)، وكانت بمثابة إصلاح حقيقى للخلل الذى أصاب مشاريع القوانين التى أعدتها الحكومة دون أى حوار مجتمعى (قانون الخدمة المدنية – قانون المنظمات النقابية- قانون العمل) .

3-عدم عرض الحكومة لمشاريع القوانين على المجلس قبل إقرارها من قبل مجلس الوزراء وإرسالها إلى البرلمان، شكل عائقاً لقيام المجلس بدوره فى إصلاح وتطوير مشاريع القوانين.

4-لقد لعبت كل من وحدة الطفل ووحدة الإعاقة فى المجلس دوراً متميزاً خلال الفترة الماضية .

5-تراجع الدور الإعلامي للمجلس خاصةً فى السنة الأخيرة أثر سلباً على إبراز أعمال المجلس.

6 - باستعراض نشاط المجلس خلال هذه الدورة سنرى اهتماماً غير مسبوق بقضايا العمال والفلاحين، وسنرى اهتماماً ملحوظاً بالقوانين المنظمة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً سنرى مشاركة واسعة فى أعمال المجلس من قطاعات من المجتمع كانت صلتها بالمجلس محدودة (العمال- والفلاحين).

7- زيارات السجون

اهتم المجلس بزيارة السجون لتفقد الأحوال بها ومدى تمتع نزلائها بحقوقهم المنصوص عليها في القوانين واللوائح كما تعاون المجلس مع وزارة الداخلية في تعديل لائحة السجون لتتضمن بعض المزايا التي تساعد نزلاء السجون على اقامة افضل حالا. وقد تم خلال فترة نشاط المجلس من 2013 الى 2017 زيارة السجون الاتية:

أ – زيارات السجون

(1) سجون منطقة طرة : وتشمل سجن ملحق المزرعة ، وسجن عنبر المزرعة ، وسجن شديد الحراسة إحداها فى 2013/10/29والأخرى فى 2014/2/13وزيارة سجن ليمان طرة فى 2014/2/26 ، 2014/6/11، 2014/9/3 ، 2015/5/20 ، 2015/10/5 ، 2016/1/5.

(2) سجن وادى النطرونفى 25 / 3 / 2014 .

(3) سجن القناطر – نساء فى 4 / 6 / 2015.

(4) سجن دمنهور – نساء فى 23 / 8 / 2015 .

(5) سجن المنيا – شديد الحراسة فى 28 / 2 / 2016 .

(6) سجن بنها العمومى فى 21 / 3 / 2016 .

(7) سجن بورسعيد

(8) سجن طنطا العمومى فى 12 / 2 / 2014.

(9) سجن أبو زعبل فى 30 / 3 / 2015 .

ب –زيارات مراكز إحتجاز الأحداث

شملت زيارة المؤسسة العقابية بالمرج فى2 /3/ 2013 ، 2 / 10/ 2013 وزيارة المؤسسة العقابية بأبى قتاده الجيزة فى 24 / 9 / 2014 ، وزيارة المؤسسة العقابية بمينا البصل بالإسكندرية فى19 / 3 / 2014.

ج –زيارات الأماكن المخصصة للإحتجاز بأقسام الشرطة

شملت قسم شرطة النزهة (2014/10/20) ، وقسم شرطة الدقى(2014/10/23) ، وقسم شرطة العجوزة(2014/10/27) ، وقسم شرطة مدينة نصر ثان(2014/11/15).

وبهدف تفقد أوضاع السجون ومدى إتساقها مع المعايير الوطنية والدولية ، وبالمثل معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين ، فقد اختصت بعض الزيارات بتفقد حالات معينة وردت بشأنها شكاوى للمجلس أو فحص حالات إضراب عن الطعام مثل زيارة أحد السجناء فى سجن شديد الحراسةبطرة أو زيارة أحد السجناء المنقولين لمستشفى المنيل الجامعى .

ولم تقتصر الزيارات على تحقيق هذه الأهداف فقط ، بل إشتملت كما هو متبع فى إختصاصات الآليات الوطنية فى زيارة أماكن الإحتجاز تفقد المبانى ، والزنزانات والمرافق العامة ، والخدمات مثل (المطعم – أماكن التريض) ونظم تقديم الشكاوى ، ونظم العقاب التأديبية ، والرعاية الطبية (العيادات – المستشفيات – الصيدليات إن وجدت) والإتصال بالعالم الخارجى وتلقى الزيارات ، والعلاقة بين العاملين والإدارة ، والمحتجزين ، والإطلاع على السجلات . وغيرها ، كما تشمل الزيارة الحوار مع مدير السجن وغيره من المسئولين .

وقد أصدر المجلس تقريراً عن كل زيارة يقوم بها للسجون وغيرها من أماكن الإحتجاز تتضمن ملاحظاته وتوصيات محددة لوزارة الداخلية ، كما يحيط النيابة العامة بنتائج هذه الزيارة بإعتبارها الجهة الرسمية التى تُمارس مسئولية تفتيش السجون . كما تُحاط سلطات الدولة والإعلام بنتائج هذه الزيارات .

ويمكن إبراز أهم ملاحظات المجلس وتوصياته فيما يلى:

(1) تكدس أقسام الشرطة بأعداد من المحتجزين تفوق طاقتها الإستعابية بنحو ثلاثة أضعافها بسبب التوسع الشديد فى الحبس الإحتياطى وتمديده المتكرر فى سياق تكدس القضايا بسبب مواجهة إجراءات الموجة الإرهابية التى تتعرض لها البلاد ، وبطء الفصل فى القضايا المختلفة التى تتعلق

بنظامى الرئيس السابق والأسبق وقد أدت هذه الظاهرة إلى معاناة شديدة للمحتجزين ، ووفاة العشرات من المعتلين صحياً وقد شرعت وزارة الداخلية فى تركيب أجهزة تكييف فى أماكن الإحتجاز المكتظة لحل هذه المشكلة ، كما شرعت فى بناء سجون جديدة لكن لا تزال المشكلة قائمة ، وإن خفت حدتها. ويُلح المجلس عبر كل تقاريره وحواراته مع مسئولى الدولة على ضرورة مراجعة نظام الحبس الإحتياطى الراهن ، والنظر فى بدائل للحبس الإحتياطى .

(2) تكدس السجون بما يفوق طاقتها الإستعابية مرة ونصف ، ونقص الفراش(مرتبة النوم) والأغطية والتقتير فى تصاريح الزيارات ومدتها ، وقَصر ساعات التريض على ساعة واحدة فى اليوم وقد أثار المجلس هذه الإشكاليات لدى السيد المستشار/ عدلى منصور رئيس الجمهورية خلال الفترة الإنتقالية فى حضور وزير الداخلية ، وأحد كبار مسئولى الوزارة . ووجه الرئيس بتعاون وزارة الداخلية مع المجلس ووضع لائحة جديدة للسجون تراعى الموضوعات التى أثارها المجلس وهو ما تم بالفعل فصدرت لائحة السجون بتاريخ سبتمبر 2014 ، متضمنة ملاحظات المجلس وغيرها من التحسينات لصالح السجناء .

(3) أما معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين ، فقد شهدت ظاهرتين وفقاً لتقارير المجلس ، أولهما هو كثرة البلاغات المتعلقة بإساءة معاملة بعض السجناء من التيار السياسى الإسلامى وقد رفض العديد من الشخصيات المسجونة من هذا التيار مقابلة وفود المجلس ، ووجه بعض ممن قبلوا مقابلة وفود المجلس الإهانة لوفد المجلس ، كما نفوا أن يستطيع أى شخص أن يمسهم فى السجن ، مؤكدين أنهم على علاقة جيدة بالقائمين على السجن .

(4) لكن فى الوقت نفسه لم تخل وقائع المتابعات من جرائم تعذيب فى حق محتجزين أفضى بعضها إلى وفاة المحتجزين ، وقد لاحظ المجلس إتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة تجاه مثل هذه الممارسات وتقديم المسئولين عنها إلى المحاكمات .

8 – بعثات تقصى الحقائق

أوفد المجلس خلال الفترة موضع التقرير 96 بعثة لتقصى الحقائق ، أى بمتوسط 24 بعثة سنوياً ، لكنها تفاوتت عملياً من عام إلى آخر ، واختص عام 2013 / 2014 بأكثر من نصفها إتصالاً بالوقائع التى شهدها وشملت هذه البعثات تنوعاً موضوعياً بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية ، وتنوعاً نوعياً بين الحقوق المدنية والسياسية من جانب ، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من جانب آخر، وإمتدت جغرافياً إلى كل محافظات البلاد .

ورغم أن مسار الأحداث وسياقها يؤثران فى تواتر ونمط هذه البعثات ، فإن تحليل مضمونها يلقى الضوء بالضرورة على نمط إهتمامات المجلس على النحو التالى:

تصدرت الأحداث الطائفية قائمة إهتمامات المجلس فى إيفاد بعثات تقصى الحقائق ، إذ حازت وحدها على نحو 15 % من هذه البعثات ومنها بعثة تقصى الحقائق فى أحداث قرية الكرم بمحافظة المنيا وبعثة تقصى الحقائق بقرية جبل الطير بمحافظة المنيا .

إمتدت بعثات تقصى الحقائق للأحداث الخطيرة التى شهدتها البلاد خلال إحتفالات الذكرى الثانية لثورة 25 يناير وما رافقها من أعمال عنف وإضطرابات ، ويبلغ عددها 8 بعثات ، وشمل ذلك معاينة مواقع الأحداث ، وجمع شهادات شهود الوقائع ، وتفقد المستشفيات التى نقل إليها المصابون ، وأخذ شهادات المصابين أنفسهم .

كذلك غطت بعثات تقصى الحقائق الأحداث التى شهدتها البلاد قبل وأثناء ثورة 30يونيو وما أعقبها ، مثل فض التظاهرات السلمية أمام قصر الإتحادية التى إحتشدت إحتجاجاً على الإعلان الدستورى المكمل بالقوة ، وأحداث تجمع رابعة العدوية ، والإشتباكات التى وقعت أمام دار الحرس الجمهورى ، وفض تجمع رابعة العدوية.

وبعثة تقصى الحقائق حول مذبحة قسم شرطة كرداسة بمحافظة الجيزة ، وبعثة تقصى الحقائق حول أحداث سيارة ترحيلات أبو زعبل .

وغطت تلك البعثات الإضرابات العمالية والنقابية مثل أحداث إعتصام عمال مصنع كريستال عصفور ، وعمال مصنع أسمنت طرة ، وعمال مصنع الحديد والصلب وعمال شركة الزيوت الوطنية ، كما غطت أحداث نقابية مثل إضراب عدد من الصحفيين وإعتصامهم بنقابة الصحفيين .

إعطاء أهمية خاصة للمحافظات الحدودية ، حيث أوفد المجلس 6 بعثات لتقصى الحقائق إختص 4 منها بتداعيات أعمال العنف والإرهاب التى تشنها الجماعات التكفيرية فى شمال سيناء وجنوبها على حياة المدنيين ، وإختص إثنان منها بمحافظة أسوان بمشاكل قرى النوبة ، وحقوق المواطنين النوبيين الذين أُجبروا على الهجرة جّراء بناء سد أسوان ثم السد العالى .

كذلك أظهر المجلس إهتماماً خاصاً بقضايا الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، وخاصة بآثار الأمطار والسيول التى أصابت بعض المحافظات ، وأبرزها تلك التى شهدتها محافظتى البحيرة والإسكندرية وأثر النقص الفادح فى الصرف الصحى فى بعض المحافظات والذى أدى إلى تلوث مياه الشرب بالصرف الصحى .

ومن الجدير بالذكر ان مكتب الشكاوي بالمجلس كان له دور كبير في هذه البعثات.

9- الإختفاء القسري بين الإدعاء والحقيقة:

حدثت محاولات عديدة لإلصاق تهمة الإختفاء القسرى بأجهزة الأمن مستغلة بعض الظروف الملتبسة أو التجاوزات التى توحى بذلك دون توافر أركان هذه الجريمة فى الغالب الأعم . وتعتبر جريمة الإختفاء القسرى واحدة من أسواء إنتهاكات حقوق الإنسان إذ يحرم الأفراد من غطائهم القانوني ويُنتهك حقهم في الحرية والأمان الشخصي، ويجعلهم عرضه لأخطر أنماط الإنتهاكات كإنتهاك الحق في الحياة والحق في السلامة البدنية، كما يُنزل بالأسر أوضاعا كارثية وخاصة للنساء والأطفال. ومع فض إعتصامى رابعة العدوية والنهضة في أغسطس 2013 تدرجت تطورات الشكاوي والتقارير التي تتضمن بلاغات بإدعاءات إختفاء قسري وبلغت مئات الأسماء منذ العام 2014 ، وقت اتسمت هذه البلاغات بنقص كبير في المعلومات بدءا من أسماء المدعي إختفائهم أو

ظروف الإختفاء أو توقيته بدقة ، أو الجهات التي يزعم ارتكابها هذا الجرم، الأمر الذى يزيد من صعوبة إجلاء مصير الضحايا المدعى بإختفائهم قسرياً . وتطورت حملة البلاغات بالإختفاء القسري لتأخذ طابعا دوليا حيث تبنتها بعض المنظمات الحقوقية الدولية .

وقد نفت وزارة الداخلية المصرية مرارا وجود حالات إختفاء قسري وأنه لا يوجد قيد الإحتجاز طرفها سوي السجناء أو المحبوسين بقرارات من النيابة العامة علي ذمة قضايا تمهيدا لتقديمهم إلى المحاكمة أو الإفراج عنهم، وأنه ربما يكون من بين المدعي بإختفائهم قسريا عناصر غادرت البلاد للإنضمام للمنظمات الإرهابية العاملة بعدة بلدان عربية أو عناصر هاربة مطلوب القبض عليها تنفيذا لقرار النيابة العامة .

وقد بادر المجلس القومي لحقوق الإنسان بالإهتمام بهذه الظاهرة وشكل لجنة على أعلى مستوى لبحثها والإتصال بالجهات المسئولة لمعرفة مصير المدعي بإختفائهم قسريا واتخذت لتحقيق ذلك عدة مهام منها :

1. دعوة أسر الضحايا لتوجيه بلاغاتهم للمجلس وإحاطتهم بأي معلومات تصل إليهم بشأن حالة ذويهم الغائبين، وحددت بعض أعضاء فريق العمل للتواجد يوميا لإستقبال أسر الغائبين او المهتمين بغيابهم .
2. مضاهاة الأسماء والبيانات المبلغ عنها لإزالة التكرار وفحص تشابه الأسماء ومحاولة إستكمال ما امكن من المعلومات التي تطلبها المتابعة الصحيحة.
3. إتاحة الإستمارة التي اعدتها الأمم المتحدة عن الإختفاء القسري وما تضمنه من بيانات ضرورية لإستكمال البحث عنهم .
4. فتح مسار إتصال منتظم مع قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية لفحص البيانات المبلغ عن إختفائهم.

وقد عملت لجنة الإختفاء القسري للمجلس القومي لحقوق الإنسان في الفترة من ابريل 2015 حتي نهاية مارس 2016 تم خلالها تجميع عدد 266 بلاغاً باختفاء او تغيب تم اخطار وزارة الداخلية

بها مستوفاة البيانات الكاملة من حيث الاسماء والمهن والاعمار وقد اجلت الوزارة مصير عدد 238 حالة منعا مع استمرارها في فحص ومتابعة باقي الحالات المرسلة، وبقراءة تحليلية لطبيعة ردود وزارة الداخلية تبين ان عدد 143 محبوسين احتياطيا على ذمة قضايا مع تحديد اماكن احتجازهم اما باحد السجون او احد اقسام الشرطة، هذا بجانب تاكيد وزارة الداخلية على اخلاء سبيل عدد 27 حالة وذلك عقب التأكد من سلامة مواقفهم وعدم تورطهم في اعمال مخالفة للقانون واكدت الوزارة ايضا وجود عدد 44 حالة تبين بعد الفحص انه لم يتم ضبطهم او اتخاذ اجراءات قانونية حيالهم، ومن المرجح ان يكون غيابهم بعود الى تركهم محل اقامتهم خوفا من الملاحقة الامنية او الانضمام الى الجماعات التكفيرية كما تبين وجود 8 حالات افادت الوزارة بانهم موجودون بمحل اقامتهم وعدم صحة اختفائهم و9 حالات لهاربين منهم 6 مطلوب ضبطهم على ذمة قضايا والثلاث حالات الباقية لفتيات تبين انهن هاربات من ذويهم بالاضافة الى 6 حالات تغيب محرر بشأنهم محاضر شرطة.

وقد قام المجلس بنشر هذه الردود من وزارة الداخلية على موقعه الالكتروني بجميع الأسماء المذكورة ونتيجة فحص حالاتهم بالفحص المبين سابقاً ويوصي المجلس لمعالجة حالات الاختفاء القسري بضرورة قيام التشريع المصري بالنص على تجريم الإختفاء القسري في القانون الوطني، والمصادقة على الاتفاقية المعنية بتلك الجريمة ، والعمل على فحص الحالات المدعى باختفائها وتبين انها محتجزة بدون وجه حق، وإقرار حقهم في جبر الضرر ، وضرورة الاهتمام بالأسر المبلغة بالإختفاء سواء من قبل الدولة أو جهات أخرى، والإسراع في البحث عن بدائل الحبس الاحتياطي في العقوبات المحددة وأخيرا ضرورة إيجاد آلية متابعة من قبل النيابة العامة ، وتخصيص ملف لمتابعة أى إدعاء بالاختفاء القسري، بالنظر الى جسامة الجريمة من ناحية، ومحاولات توظيفها سياسيا من ناحية اخرى.

10 - اللجنة الوطنية المشكلة لفحص ومراجعة مواقف الشباب المحبوسين والمحكوم عليهم تمهيدا للعفو الرئاسي عنهم:

- تشكيل لجنة وطنية من الشباب، وبإشراف مباشر من رئاسة الجمهورية، تقوم بإجراء فحص شامل ومراجعة لموقف الشباب المحبوسين على ذمة قضايا، ولم تصدر بحقهم أية أحكام قضائية وبالتنسيق مع جميع الأجهزة المعنية بالدولة، على أن تقدم تقريرها خلال 15 يوماً على الأكثر لاتخاذ ما يناسب من إجراءات بحسب كل حالة وفى حدود الصلاحيات المخولة دستورياً وقانونياً لرئيس الجمهورية، ووفقاً لهذة التوصية تم تشكيل لجنة وطنية قامت بالعمل على فحص ملفات المسجونين والمحكوم عليهم بأحكام نهائية وكان من نتائج أعمال تلك اللجنة إخراج أول قائمة من السجون في يوم 18 من نوفمبر 2016 نفسه وضم القرار 82 شابًا بينهم مقدم البرامج / إسلام بحيري، ثم العفو عن 203 من المحتجزين إستكمالا لعمل لجنة العفو الرئاسى والصادر بتاريخ 13مارس 2017 وتبعتها قرارات أخرى بالعفو عن بعض الشباب المحكوم عليهم او المحبوسين احتياطيا.

وقد اعلن المجلس القومي لحقوق الإنسان تشكيل فريق عمل يتلقى طلبات العفو عن الشباب ويتولى إرسالها الى لجنة العفو الرئاسي تتضمن البيانات الكاملة للمطلوب العفو عنهم. بعد تدقيقها والتأكد من إستيفائها للمعايير المطلوبة وإستيفائها للبيانات الواجب توافرها ، وبلغت الإلتماسات التى تلقاها المجلس خلال فترة التقرير عدد (3633طلباً) تم تقسيمها الى قائمتين الأولى خاصة بالحبس الاحتياطى وضمت عدد 2054 طلباً والثانية للمحكوم عليهم بأحكام نهائية أو باتة وضمت 1579 طلب تم إرسالها للجنة العفو.

ويأمل المجلس ان تشمل قوائم العفو المتتالية الأسماء التي أرسلها الى لجنة العفو الرئاسي خاصة انها تمثل حالات قاسية لأسر تعاني من حبس أبنائها الذين يشكلون أغلبية من طلاب الجامعات حرصا على مستقبلهم.

11- سيناء بين محنة الإرهاب وأفاق التنمية:

اهتم المجلس القومي لحقوق الإنسان بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسيناء التي تشهد مواجهة عنيفة بين الدولة والمنظمات الإرهابية وبحيث يكون نشاط المجلس داعما لجهود الدولة فيما يتعلق بحقوق وأوضاع أبناء سيناء . وتعبيرا عن هذا الاهتمام تم إنشاء المجلس وحدة سيناء بالقرار رقم 107 لسنة 2014 وان تكون مهمتها متابعة أوضاع أهالي سيناء والمساهمة في المشاركة المجتمعية للنهوض بها. وقامت الوحدة بتشكيل 3 بعثات خلال عام 2015 لزيارة محافظتي شمال وجنوب سيناء وبعثة أخرى لزيارة محافظة شمال سيناء خلال شهر مارس 2016 للوقوف على أهم المشكلات الخاصة بالقطاع الصحي كما قامت الوحدة بتنظيم ورشة عمل بعنوان المشكلة السكانية في سيناء ونظمت احتفالية بدار الأوبرا المصرية بعنوان (الوجه الآخر لسيناء). وكانت محصلة هذه الأنشطة موضع اهتمام المجلس القومي لحقوق الإنسان وخاصة التوصيات التي انتهت اليها الوحدة من زياراتها المتعددة الى سيناء، وهي:

- جبر الضرر للمتوفين والمصابين وتعويض أسرهم ماديا ومعنويا.
- تعويض أصحاب المزارع التي تم تجريفها وخاصة مزارع الزيتون وهى مساحات كبيرة .
- ضرورة تقديم مساعدات عاجلة للنازحين.
- توفير مساكن ملائمة لهم نظرا لإرتفاع أسعار الإيجار بالمدن الهادئة .
- مخاطبة وزارة التربية والتعليم لقبول الأطفال دون إجراءات تعسفية .
- تقديم تعويضات مناسبة للأهالي عما لحق بهم من ضرر .
- نقل الحصص التموينية للسكان النازحين من رفح والشيخ زويد.
- ضرورة إعادة النظر في خريطة التعينات الحكومية وذلك لدمج أهالى سيناء فى المؤسسات الحكومية
- إعادة النظر في عدد ساعات حظر التجوال خاصة فى المناطق الهادئة.
- ضرورة التنسيق الأمني مع شيوخ وعواقل سيناء.

- عقد حملات توعوية لأهالي سيناء لوضعهم فى الصورة بشكل مباشر والإستعانة بهم فى دحر الإرهاب .
- البدء في تنمية مرحلية فى سيناء على أن يكون تملك الأراضى أول أولوياتها .
- إعادة إنشاء خط السكك الحديدية بين بئر العبد والإسماعلية .
- البدء في إنشاء جامعة حكومية بسيناء.
- طرح مساحات من الأراضي للمحافظات المصرية لإستغلالها كما حدث بمديرية التحرير بالبحيرة .
- النظر في تشغيل كوبرى السلام الدولى لتخفيف المعاناة عن أهالى سيناء او زيادة عدد المعديات لمنع التكدس أمام المواطنين .
- دمج أهل سيناء فى الوظائف الحكومية -
- توضيح سبب قبول أو رفض كل متقدم لوظيفة خارج محافظة جنوب سيناء.
- بناء جامعة متكاملة فى جنوب سيناء لإستيعاب الطلاب بدلا من سفرهم الى المحافظات الأخرى .
- توطين العشوائيات المنتشرة بجنوب سيناء وتوفير مساكن (بدوية) وذلك لسهولة السيطرة عليها.
- تسليم الأراضي وتقنين وضع اليد بناء على القرار الصادر عام 1982 من رئاسة الوزراء والذى يحدد سعر المتر وكيفية التسليم .
- ضرورة توفير المياه الصالحة للشرب ، والاهتمام بالقطاع الصحى ، توفير متخصصين بالمستشفيات .
- فتح مكتب للجوازات بالمدن الساحلية لتسهيل الإجراءات القانونية
- اعتبار أن مصابي سيناء منذ ثورة 6/30 هم ممن يستحقون التعويض وعدم التفريق بين من أصيب بشكل فردى أو أصيب مع مجموعة.

رصدت الوحدة بعد لقاءاتها المتعددة بالأهالي عدد من الاحتياجات التي طالب الإهالى بضرورة توفيرها ومنها:-

- أغطية خاصة مع قرب فصل الشتاء.
- مواد غذائية.

- تمرير قوافل طبية بشكل مستمر.
- توفير مولدات كهرباء متنقلة.
- توفير خزانات مياه.
- ضرورة توفير ملابس.
- أغطية بلاستيكية للعشش التي يقيمون بها خاصة في فصل الشتاء

وقد عرضت البعثة على السيد المحافظ هذه الأمور فقدم كما ذكرنا عرضا لما قامت به المحافظة من جهود في ضوء الإمكانيات المتاحة ، مع إعطائه أوامر للأجهزة التنفيذية بالمحافظة في وضع هذه الملاحظات قيد الاهتمام والتنفيذ ، داعيا في ذات الوقت أن يكون المجلس القومي لحقوق الإنسان داعما معنويا لجهود المحافظة فى محاولة حل هذه القضية والتخفيف من أعباء تلك الأسر.

وكان لنشاط وحدة سيناء وزياراتها الميدانية الى مختلف المناطق بها أثر كبير في تنفيذ انجازات تصب في صالح الوطن في سيناء والتي من أهمها:

1- تقديم الدعم المادى من المحافظة من قبل وزارة الصحة للوحدة الصحية بالقسيمة والتى يتردد عليها أكثر من 10 الآف مواطن بعد أن كانت مهملة(أجهزة أشعة وبعض التجهيزات).
2- إعتماد حصة (توزيع) من الهلال الأحمر بمحافظة شمال سيناء رسمية تصرف شهريا للاَسر النازحة من رفح والشيخ زويد .
3- توفير عدد من الحضانات التى تنقص عن مستشفى العريش العام بعد تدخل المجلس لدى وزير الصحة وبعض الجهات الخيرية بشمال سيناء .
4- اعادة النظر فى تكليف الأطباء لما فوق 60 عاما والتى تعتمد عليها العديد من الوحدات الصحية بالمحافظة .
5- حل العديد من المشكلات الفرعية والتى صادفت البعثة أثناء زيارتها .
6- توصيل خط مياه لمنطقة الروضة ببئر العبد التابعة لمحافظة شمال سيناء بعد التواصل مع شركة المياه .
7- حصر عدد النازحين الجدد بمحافظة شمال سيناء بعد التواصل مع وزارة التضامن .

تم التواصل مع النائب إبراهيم ابو شعيرة عضو مجلس النواب عن رفح والشيخ زويد فيما يخص إمكانية عودة النازحين .

12- النوبة ووعد الإنصاف:

ربما لا يكون النوبيون هم الفئة الوحيدة من المواطنين المصريين الذين عانوا التهميش، لكن المؤكد أنهم كانوا من أكثر الفئات التى تعرضت للتهميش من المواطنين المصريين، فمنذ بداية القرن الماضي، تعرض عدد منهم للتهجير من قراهم التى تعرضت للغرق في سياق تطوير سد أسوان، وفي منتصف القرن، تم تهجير معظمهم من قراهم في سياق بناء السد العالي، وفي الحالتين لم يحصلوا على تعويضات كافية، أو ترتيبات مرضية.

وشأن العديد من قطاعات الشعب المصري، أطلقت ثورة يناير 2011 حركة مطلبية واسعة بين المواطنين النوبيين، ووُعدو من جانب الحكومات المتعاقبة وعوداً لم تجد طريقها للتنفيذ، لكن مع ثورة يونيو جاء وعد الانصاف في دستور2014 الذى نص في مادته 236 على إعادة توطين سكان النوبة بمناطقهم الأصلية وتنميتها خلال 10 سنوات. وأصبح المطلب الرئيسي لأهل النوبة هو تفعيل النص الدستوري.

وكما عبر المجلس القومى لحقوق الإنسان عن اهتمامة بسيناء بتخصيص وحدة داخلية للمتابعة والتواصل فقد خصص المجلس للنوبة وحدة مماثلة، أنشئت للتواصل الفعال والمستمر مع أهالى النوبة والتعرف على مطالبهم ومشاكلهم، وقد قامت الوحدة بارسال بعثة ميدانية لرصد الواقع الحقوقي بالقرى النوبية بمحافظة أسوان، تشكلت من عشرة باحثين من المجلس واعتمدت على عدد من الأليات منها استمارات استبيان ورصد ميداني، وتغطية أكبر قدر من القرى. وسلكت البعثة مسارين أخذ الأول خط التهجير "قرى نصر النوبة"، وأخذ الثاني خط التوطين "قرى جرز الشلال" كما أُلتقى فريق البعثة بمواطني وقيادات تلك القرى للإستماع لطبيعة المشكلات كما قامت الوحدة بالعمل مع وزارة العدالة الإنتقالية، ولعبت دورا كبيرا في كتابة القانون ولكنة لم يصدر.

رصدت بعثة المجلس المشاكل التى تعاني منها قرى النوبة في الآتي :

1. التعليم: عدم كفالة الحق في التعليم بالشكل الأمثل، فهناك نسبة عجز في عدد المدرسين وغياب الرقابة والتفتيش وغياب بعض التخصصات وقلة عدد المدارس، وعدم وجود مدارس ثانوية مما يؤثر على سير العملية التعليمية بشكل عام.
2. العمل: ارتفاع معدلات البطالة بين سكان النوبة وفقدان مصدر الرزق بسبب توقف السياحة كما يوجد تمييز في تولي الوظائف العامة ودائما ما تكون للمغتربين.
3. الصحة: يوجد نقص شديد في الخدمات الصحية بسبب عدم وجود كوادر طبية متخصصة وعدم توافر الأجهزة الطبية اللازمة وسيارات الإسعاف ونقص الدواء والامصال، والمطالبة بإنشاء مستشفى مركزي.
4. الصرف الصحي: توجد كارثة بيئية تتمثل في عدم وجود شبكة صرف صحي والاعتماد على الكاسحات مما تسبب في انتشار العديد من الأوبئة والأمراض والأهالي، وأما القرى التى بها محطة للصرف فهي تعاني من اختلاط مياه الشرب مع مياه الصرف.
5. الطرق ووسائل النقل: قلة وسائل النقل والمواصلات وسوء أحوال الطرق وعدم تجديدها ومعظمها يحتاج إلى إحلال وتجديد ورصف مما يعيق حركة التنقل.
6. الوضع الأمني: تعاني بعض قرى النوبة من الإفتقار الشديد لعنصري الأمن مما أدى إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف داخل القرى خاصة قرية "عنيبة".
7. الكهرباء: تعاني معظم القرى النوبية من ضعف حاد في الكهرباء حيث أن الشبكة الحالية بها مشاكل ولم يتم إحلالها منذ الستينات كالمحولات والشبكات الداخلية.
8. مياه الشرب: تعاني معظم قرى النوبة من شح مياه الشرب لأن خطوط ومحطات المياه تحتاج إلى التحديث وشبكات المياه أصبحت متهالكة ولا تفي بإحتياج المواطنين.
9. الزراعة: عدم وجود مياه كافية للزراعة حيث أن كمية المياه المتاحة غير كافية وأقل بكثير من احتياجات الزراعة مما يؤدي الى تبوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

و قد أثار شباب النوبة مشكلات النوبة مع السيد رئيس الجمهورية فى مؤتمر الشباب المنعقد فى أسوان يوم 28 يناير 2017 و قد أوضح السيد الرئيس أنه أوكل للمهندس ابراهيم محلب مساعد رئيس الجمهورية حل القضايا و المشكلات المتعلقة بالنوبة ، وأنه يتابعها باهتمام و يصادق على كل ما يعرضه المهندس محلب فورا, كما استعرض المهندس محلب الخطط الجاري تنفيذها لحل مشكلات النوبة و من بينها التصديق على إنشاء منطقة صناعية فى قرية الجنينة و الشباك, ورصد أربعة و أربعون مليون جنيه للمرافق, وعمل مسح لعدد أربعة و أربعون قرية بالنوبة واعتماد مشروع للمياه و الصرف الصحى و يتم انشاء المبانى فى هذه القرى مطابقة للمواصفات, فضلا عن ترميم بعض المبانى, كما تقوم وزارة التخطيط حاليا بتخطيط مشروع مدينة كركر الجديدة. و فى ختام الحوار أكد الرئيس مجددا أن الدولة تحاول تعويض أهل النوبة الّذين قدموا الأمن و السلام من أرضهم أو من أراضى كانوا يعيشون فيها لصالح بناء السد العالى الذى أمن مصر كلها, و أن مصر لم تنس ذلك , و لن تنساه.

13- زيارات المجلس لبعض المستشفيات

في إطار دور المجلس القومي لحقوق الإنسان لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان ونشر ثقافة الحقوق الصحية والانجابية والبيئية ووفقا لخطة وضعها المجلس القومي لحقوق الإنسان لزيارة عدد من المستشفيات ودور التأهيل والرعاية الصحية ودور الأيتام ورعاية ذوي الاعاقة بمختلف محافظات الجمهورية فقد تم زيارة عدد من المستشفيات شملت :

زيارة مستشفى أبو الريش للأطفال في 16 / 3 / 2017

- زيارة المركز الطبي الطبيعي والتأهيل بالقوات المسلحة بالعجوزة في 27 / 3 / 2017:

- زيارة مستشفى سرطان الأطفال 57357 في 4 / 4 / 2017

زيارة المعهد القومي للأورام في 10 / 4 / 2017

- زيارة مستشفى القلب بأسوان (مؤسسة د.مجدي يعقوب) في 23 / 4 / 2017:

- زيارة مستشفي الخانكة للأمراض النفسية في 30 / 4 / 2017

- ومن المستشفيات التي قامت اللجنة بزيارتها ايضا جمعية الزهور الخيرية والمؤسسة العقابية بالإسكندرية ومستشفي الأورام بالأقصر ومستشفي الأورام بأسوان ومركز تحيا مصر لعلاج فيرس سي بالأقصر.

- وقد أعربت اللجنة عن تقديرها للكثير من الجوانب الإيجابية التى لمستها بنفسها فى كل الزيارات التى أتمتها ، وتم إدراجها تفصيلاً بالتقرير السنوى للمجلس ، كما أوصت ضرورة تقديم الدعم اللازم لمراكز الأورام الموجودة بكل المحافظات والمزمع إفتتاحها حتى تتمكن من تقديم الخدمة العلاجية للمرضى ، كما إختصت مستشفى الخانكة للأمراض النفسية بتوصيات إضافية تتعلق بضرورة الأخذ بالرأى الطبى فى لجنة الطب الشرعى النفسى للمودعين للإفراج عن بعضهم ممن يصدر بحقهم تقارير طبية تفيد أحقيتهم بالخروج ، وكذا زيادة الميزانية المخصصة للمستشفى حيث أن الميزانية المقررة حالياً لا تتناسب مع حجم الأعمال التى تقوم بها المستشفى ، كذلك أكدت اللجنة على ضرورة العمل من أجل زيادة النسبة المخصصة من الإنفاق الحكومي من اجمالي الناتج القومي لحساب الرعاية الصحية وذلك اتفاقاً مع الدستور، فضلا عن العمل علي تنمية مهارات وقدرات مختلف الكوادر فى القطاع الصحي.

14-برنامج أسابيع حقوق الإنسان للتوعية بالمحافظات

استكمالاً لخطة عمل المجلس على المدى الطويل فى دعم مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان , الدفاع والسعى لإنصاف الأفراد والجماعات الذين تعرضت حقوقهم للإنتهاك بمساندة من خلال عدد من المشاريع والبرامج تقوم على تنفيذها لجان ووحدات المجلس ، فقد سعى المجلس إلى استحداث برنامج جديد لدراسة واقع حقوق الإنسان فى محافظات مصر ، من خلال إعداد زيارات ميدانية وبرنامج عمل للمحافظات يتم خلاله تلقى الشكاوى ورصد وتوثيق المشكلات والتحديات الأساسية لحقوق الإنسان والتوعية بها ، من خلال بعثات ميدانية تقوم على رصد وتوثيق تلك المشكلات بمختلف نجوع وقرى ومراكز ومدن المحافظات ، ولقاءات مع المسئولين التنفيذين ومنظمات المجتمع المدنى والمواطنين ، ويعقب هذا البرنامج عقد مؤتمر يستهدف مناقشة ما تم التوصل له من تحديات ومشكلات وتجاوزات لحقوق الإنسان مع الجهات التنفيذية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ، والتشاور حول كيفية معالجتها للخروج بتوصيات ومقترحات يمكن ترجمتها الي برامج عمل تنفيذية . سمى هذا البرنامج باسم " اسبوع حقوق الإنسان بالمحافظات " ، وكان لتجربة المجلس فى محافظات

أسوان وخاصة مناطق النوبة ، والمنيا وسوهاج ومطروح وأسيوط، أثر كبير فى رصد واقع حقوق الإنسان فى ظل تفاقم أوضاع متعلقة بقضايا الاحتقان الطائفى، والاحتقان الإجتماعى وبدراسة الأوضاع مع الجهات التنفيذية والمجتمع المدنى تم طرح رؤى وحلول اقرب للتطبيق واقعياً حيث تم مخاطبة الأجهزة التنفيذية بها لبحث مدى تنفيذها . ويستكمل هذا البرنامج بزيارات المحافظات الحدودية: (الوادى الجديد – البحر الأحمر – شمال سيناء – جنوب سيناء ، مطروح للمرة الثانية ، وأخيراً محافظة أسوان مرة ثانية لدراسة واقع المجتمع الأسوانى بعيداً عن قضية النوبة التى حظيت باهتمام فى السابق) كبداية وتماشياً مع الدستور المصرى الجديد واستراتيجية عمل المجلس ، وكذلك المحافظات التى يستجد بها أحداث أو قضايا ملحة تحظى بأولوية واهتمام المجلس.

15-مكتب الشكاوي:

يعد مكتب الشكاوى أحد أهم آليات المجلس القومى لحقوق الإنسان و تعزيزها وحمايتها ، بتلقى الشكاوى فى مجال حقوق الإنسان ، ودراستها وإحالة ما يرى المجلس إحالته منها إلى جهات الاختصاص مع متابعتها ، أو تبصير ذوى الشأن بالإجراءات القانونية الواجبة الاتباع ومساعدتهم فى اتخاذها ، أو تسويتها وحلها مع الجهات المعنية ".

ويسر المكتب أسلوب تلقى الشكاوى من المواطنيين حيث يتم ذلك عبر الحضور المباشر لمقر المكتب ، أو إرسال الشكاوى عبر البريد ، والفاكس ، البريد الإلكترونى ، كما إبتكر آلية المكاتب المتنقلة التى تقوم بزيارة المحافظات لتلقى الشكاوى والإطلاع على حالة حقوق الإنسان بالأماكن محل الزيارات .

ويحرص المكتب على تدقيق الشكاوى التى يتقدم بها الشاكون ، وذلك بمناقشة مقدميها وتوثيق كافة المعلومات المتعلقة بها ،يقوم المكتب بإعداد بلاغات قانونية بشأن تلك الشكاوى ومن ثم إرسالها للجهات المعنية من وزارات ومحافظات وهيئات وجهات أخرى بالدولة ،ومتابعتها وإحاطة الشاكين بنتائج هذه الإتصالات .وقد أضاف دستور 2014 صلاحية إضافية للمجلس بالوقوف إلى جانب المضرور أمام القضاء إذا طلب ذلك ، كما يتابع المكتب الأحداث المجتمعية بهدف حماية حقوق الإنسان ، وذلك من خلال إرسال بعثات تقصى الحقائق إلى المواقع التى تشهد إنتهاكات لحقوق الإنسان والعمل على رصد وتوثيق هذة الإنتهاكات وإعداد تقرير بملابساتها ، ويجرى المجلس بصفة

دورية تحليلاً معمقاً لتصنيف هذه الشكاوى من حيث مصادر ورودها من المحافظات ، وكذلك عن نوعية الإنتهاكات التى تتضمنها هذه الشكاوى (الحقوق المدنية والسياسية ، الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، الحقوق الثقافية .... وغيرها) كمايجرى تقييماً لردود أجهزة الدولة ومدى تعاونها فى حل مشاكل المواطنيين ويخصص جانباً مهماً من تقريره السنوى لإحاطة سلطات الدولة المختلفة من تنفيذية وتشريعية بنتائج اعمال مكتب الشكاوى لتعزيز تفاعلها مع شكاوى المواطنيين وغيرهم من الخاضعين للولاية القانونية للدولة .

ويشارك مكتب الشكاوي بدور كبير في بعثات تقصي الحقائق التي يرسلها المجلس لتوثيق الاحداث والوقائع التي شهدها المجتمع .

كما ينظم المكتب ورشات عمل ومؤتمرات لفحص وتمحيص ما يصل إليه من معلومات خلال بعثاته لتقصى الحقائق وتحليله للشكاوى التى تصل إليه وجلسات الإستماع التى يشارك فيها تضم المسئولين وأصحاب المصلة وتسهم بتوصياتها فى رسم سياسات المجلس حيال هذه القضايا فى تفاعله مع مختلف القضايا التى يعرض لها .

16-فروع المجلس بالمحافظات:

يحوز المجلس تسعة أفرع فى المدن والمراكز الرئيسية فى محافظات (كفر الشيخ – الغربية – سوهاج – بنى سويف – بورسعيد – الاسماعيلية – السويس – القليوبية – الفيوم) .
وقد انشئ اول فرع منها فى مدينة سوهاج عام 2008 ، وانشئت باقى الفروع تباعا وانشئ اخر فرع فى مدينة بنها عام 016 2 وهناك خطة لانشاء خمسة فروع خلال العامين القادمين وصولا الى انشاء وتاسيس فروع للمجلس فى كل المحافظات المصرية (عددها 27 محافظة) خلال السنوات الخمسة القادمة .

يتركز عمل الفروع فى تنفيذ مهام واختصاصات المجلس على المستوى المحلى فى المحافظة الموجود بها الفرع بشكل عام وبشكل خاص يعمل الفرع على :-

- الرصد والتوثيق الفورى للأحداث والوقائع المتعلقة بحقوق وحريات المواطنين داخل المحافظة.
- التواصل والتعاون مع المسئولين التنفيذين بالمحافظة من خلال الوسائل والآليات المتاحة .

- دعم عمل الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى.
- تلقى شكاوى المواطنين والعمل على حلها بعد فحصها من خلال التواصل مع وحدة الفروع .
- المشاركة فى تنظيم وتنفيذ برامج وأنشطة المجلس ولجانه ووحداته التى تنفذ فى المحافظة .

خامساً: توصيات لزيادة فاعلية المجلس وزيادة دائرة تأثيره

يتوقف إنجاز التقدم فى مسار العمل الإجتماعى على الإستمرارية والتراكم ، فبغير المثابرة والإلحاح بالأفكار والأفعال يظل ما يتحقق من إنجازات جزراً منعزلة سرعان ما تعصف بها الأهواء .

من هنا يهم المجلس القومى لحقوق الإنسان فى هذا القسم تقديم خلاصة خبرته وإستخلاصاته عبر تفاعله مع قضايا حقوق الإنسان للدولة والمجتمع بالنسبة للآليات والقضايا الكلية التى تحقق بذاتها خطوة إصلاحية ، كما تعد فى الوقت نفسه رافعة لغيرها من القضايا الأخرى.

وتتركز هذه القضايا ، كما سيرد تفصيلاً ، فيما يلى ، ولن يقتصر عرضها على المطلوب إنجازه فقط ، وإنما ستتعرض للأوضاع والظروف التى تدعو إلى طرح هذه التوصيات:

1 – وضع خطة وطنية لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان .

2 – وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة التطرف والحض على الكراهية .

3 – ملاحقة التطورات الحديثة فى سياق حقوق الإنسان مثل قطاع الأعمال وحقوق الإنسان .

4 – تطوير مكتب الشكاوى بالمجلس إلى " أمبودزمان " (ديوان مظالم) ، بتفعيل ما أضيف إليه من صلاحيات فى الدستور والقانون الأساسى بشأن الإنضمام إلى المضرور قضائياً إذا طلب ذلك ، وزيارة السجون ومراكز الإحتجاز .

5 – تعزيز القرارات المؤسسية للمجلس

1- الخطة الوطنية لتحسين وتعزيز حقوق الإنسان

يعد مأسسة جهود تحسين وتعزيز حقوق الإنسان عبر خطط وطنية أحد الأدوات المهمة لدفع هذه الجهود سواء من خلال دمجها في الخطط الوطنية للدولة، أو تحديد أولوياتها وبرمجة أهدافها وتوقيتات تنفيذها، ووضع المؤشرات التي تساعد في تقييم التقدم الذي تحرزه مؤسسات الدولة

والمجتمع نحو هذه الأهداف، حتى أصبح وضع هذه الخطط في ذاته أحد المؤشرات على جدية الدولة في التزامها بالنهوض بحقوق الإنسان.

وقد وضع قانون تأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان على عاتق المجلس مهمة إعداد مثل هذه الخطة، وجعل منها أحد مهامه الرئيسية. وشرع المجلس منذ تأسيسه في النهوض بهذه المهمة، سياق عملية تشاورية واسعة النطاق مع مؤسسات الدولة والمجتمع، وانتهى من إعداد مشروع الخطة في منتصف العام 2007، وسعى لدمجها في خطة الدولة القومية للتنمية 2008/2007 – 2012/2011. كما أسس وحدة متخصصة لمتابعة تنفيذها برئاسة أحد أعضائه انخرطت في حوار متجدد مع أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني.

حققت هذه الجهود خطوة مهمة على طريق دمج مفهوم حقوق الإنسان في خطط الوزارات وغيرها من أجهزة الحكومة، لكن لم ترق إلى دمج هذه الخطة في الخطة القومية للدولة رغم ترحيبها بذلك برسالة رسمية. وحال عدم تبني الدولة للخطة دون تشكيل لجنة الخطة، والتي تعد أهم آلية لتفعيل الخطة، وترافق مع هذا وذاك بروز معطيات وتحديات جديدة في مسار حقوق الإنسان تتطلب بالضرورة مراجعة شاملة لتحديد الأسبقيات وتعزيز آليات العمل.

وتضع هذه المعطيات على عاتق المجلس القومي لحقوق الإنسان عدة مهام، لاستكمال الجهد الكبير الذي بذله في السعي لتحقيق أهداف الخطة، ويمكن إجمال ذلك في أربعة محاور رئيسية تشمل: تقييم التجربة السابقة للخطة منذ تدشينها، وإعداد خطة جديدة في ضوء نتائج التقييم تراعي المستجدات والتحديات التي طرأت على الساحة الوطنية ، وآفاق تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في وضع الخطة وتحقيق أهدافها وإدماجها في خطة الدولة.

كما تشمل تأسيس لجنة التنسيق الخاصة بالخطة التى تعد آلية محورية في نموذج الأمم المتحدة، وتلعب هذه اللجنة دوراً محورياً في المرحل التمهيدية لإعداد الخطة، وفي إعداد الخطة ذاتها، وفي التنسيق مع الشركاء من أجل تطبيق الخطة، وفي مراقبة ومتابعة وتقييم وقياس اثر الخطة في جميع

مراحلها، كما تقوم بالتنسيق مع مختلف الجهات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تساعد في تنفيذ الخطة .

والمقترح أن يسعى المجلس لوضع خطة جديدة تستجيب لمعطيات التطور والتحديات المستجدة تضع فى إعتبارها الطبيعة الجوهرية لتشكيل مثل هذه اللجنة وفق المبادئ المرعية والتي تفترض تمثيل الجهات الحكومية وغير الحكومية وإشراك الفئات الضعيفة والمهمشة.

2 – وضع إستراتيجية جديدة لمكافحة التطرف والحض على الكراهية

يشكل التصدى للتطرف العنيف أحد أهم التحديات التى تواجهها دول العالم اليوم حيث يعتبر الرافد الأساسى للإرهاب ، وتداعياته الكارثية على حقوق الإنسان وإستفحال النزاعات الإجتماعية والحروب الأهلية .

ورغم أن التطرف العنيف أصبح يطال معظم بلدان العالم ، إلا أنه يتوطن بشكل وبائى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ويفضى إلى مضاعفات خطيرة على السلام الإجتماعى فى عدة بلدان عربية وأفريقية دفعت ببعضها إلى مستنقع الدول الفاشلة.

ويفتقر التطرف العنيف – شأن الإرهاب – إلى تعريف جامع مانع ، ولا يزال البعض يتساءل " لماذا العنيف " بينما يكفى مصطلح " التطرف " فحسب ، ولكنه بخلاف الإرهاب ، تطورت إستراتيجيات مواجهته فتحول من" عامل مدمج " فى الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب ، إلى تقرير إستراتيجية مستقلة لمكافحته .

تواجه مصر – كما هو معلوم موجة عاتية من الإرهاب ، تمركزت فى شمال سيناء حتى منتصف 2013 ، ثم تمددت عقب إطاحة ثورة 30 يونيو 2013 بنظام الإخوان ، وفض التجمعات المسلحة التى نظمتها جماعة الإخوان فى منطقتى رابعة العدوية بمحافظة القاهرة ، وميدان النهضة بمحافظة الجيزة ، حيث شنت الجماعة سلسلة من الأعمال الإرهابية شملت الإعتداء على المقرات الأمنية لكسر هيبة الدولة ، والكنائس لضرب الوحدة الوطنية . كما شملت أعمال قتل واسعة النطاق إستهدفت عناصر الجيش والشرطة والمواطنين المسيحيين والقضاه ، وتخريب المرافق العامة بنسف

أعمدة شبكة الكهرباء ، وتخريب السياحة . وقد إتخذت الدولة سلسلة من التدابير الأمنية منها تصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية وإحالة قياداتها للقضاء وفرض الحراسة على أموالها ، وفى الوقت نفسه حرصت الدولة على تنفيذ برنامج تنموى شامل وتعويض المضارين أثناء مكافحة الإرهاب .

ومن ناحيته بادر المجلس القومى لحقوق الإنسان بإتخاذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز إحترام حقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب شملت تقصى حقائق الأحداث التى شهدتها البلاد ، ومصير الضحايا ، وزيارة السجون لتفقد أوضاع المحتجزين على ذمة القضايا المنظورة أمام القضاء ، لبحث أوضاع الغائبين الذين روجت المعارضة تعرضهم للإختفاء القسرى وإجلاء مصيرهم ، وقد أصدر المجلس تقارير مفصلة عن نتائج تحقيقاته نشرت فى الداخل والخارج باللغتين العربية والإنجليزية إلى غير ذلك من الإجراءات التى تعرض لها هذا التقرير تفصيلاً .

وفى سياق مكافحة التطرف وخطاب الحض على الكراهية إنخرط المجلس فى العديد من الأنشطة ، إنطلاقاً من ثلاثة مفاهيم أساسية : **أولها** أن الإرهاب – كما الحرب – ينشأ فى العقول ، والسلام كذلك ، **وثانيها** أن الإرهاب لا دين له مهما برر به بعض الإرهابين أفعالهم وأن محاولة وصم الدين الإسلامى بالإرهاب إنما هو مفهوم عنصرى نشأ وتأسس للحط من شأن المسلمين كجماعة دينية والعرب كجماعة قومية لتبرير إحتلال بلدانهم وفرض الوصاية عليهم ، **وثالثها** ، أن الإحتلال والإستبداد كانا وسيظلان يمثلان البنية الأساسية للإرهاب .

وقد شملت أنشطة المجلس فى هذا السياق المشاركة فى المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة التطرف مثل تلك التى عقدت فى الرباط ، وإعتمدت خطة عمل الرباط لحظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التى تشكل تحريضاً (أكتوبر 2012) وتلك التى عقدت فى تونس وإختصت بدور المجتمع المدنى فى تعزيز التسامح والتعددية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر 2014) . أو تنظيم ورشات عمل وطنية لبحث سبل مواجهة العنف والتطرف من

خلال الخطاب الدينى (ديسمبر 2016) ، أو من خلال التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان (إبريل 2017) والتفاعل مع رؤية الأمم المتحدة لتطوير إستراتيجة مستقلة لمكافحة التطرف العنيف .

وإختص المجلس القومى لحقوق الإنسان مؤتمره الدولى السنوى الذى انعقد بالقاهرة يومى 3،2 يوليو لهذا العام بقضية مواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية تتويجاً لجهده السابق الإشارة إليه ، وقد شارك فى المؤتمر قرابة ثمانين مشارك ومشاركة من وزارات الدولة ، والمنظمات غير الحكومية ، ومؤسسات دينية : إسلامية ومسيحية ، وخبراء أكاديميين وممارسين فى القضايا التى عُنى بها المؤتمر ، كما شارك فيه مسئولون أو ممثلون للمؤسسات الوطنية الإقليمية فى المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا والسودان والأردن وجيبوتى ، وفلسطين ، وتوجو ، وبوروندى ، والكاميرون وأوغندا وغانا ، ونيجيريا ، وتنزانيا ، وكينيا ، والمكسيك ، وممثلون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، والإتحاد الأوروبى والمفوضية السامية للاجئيين ، والمعونة الأمريكية ، والوكالة الألمانية للتنمية وسفارة المكسيك ، وجامعة سنجور ، والمعهد الدنماركى لحقوق الإنسان.

وفى ختام المؤتمر توافق المشاركون على تبنى خطة العمل لمنع التطرف العنيف التى طرحها الأمين العام للأمم المتحدة على الجمعية العامة ، بإعتبارها خريطة طريق لوضع إستراتيجية وطنية لمواجهة التطرف العنيف والحض على الكراهية من أجل القضاء على الإرهاب . وصدر عن المؤتمر بيان ختامى بعنوان " إعلان القاهرة لمكافحة التطرف العنيف " يعد اساساً للإستراتيجية المقترحة (وهو متاح على الموقع الألكترونى للمجلس ، كما صدر عن المجلس كتاب يتضمن الملخص التنفيذى للمؤتمر وأعد المجلس تقريراً شاملاً قيد الطبع)

3 – وضع خطة وطنية متخصصة فى قطاع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

فى يونيو 2011 ، وافق مجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة على مبادىء توجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ، وفى يونيو 2014 دعا المجلس جميع الدول الأعضاء إلى وضع خطط عمل وطنية تعزز من تطبيق هذه المبادىء التوجيهية فى السياقات الوطنية الخاصة بها وتناولت هذه المبادىء ثلاثة محاور :

يختص **المحور الأول** بإلتزامات الدول بإحترام حقوق الإنسان والحريات العامة وحمايتها كما يتناول تحديد المكلفين بالمسئولية فيما يتصل بحماية حقوق الإنسان ، ودور أصحاب الحق ، وكيفية إستفادة قطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى والجهات الحكومية من المبادىء التوجيهية

ويختص **المحور الثانى** بدور المؤسسات التجارية بوصفها هيئات متخصصة من المجتمع تضطلع بمهام متخصصة ، ويطلب منها الإمتثال لجميع القوانين المعمول بها وحماية حقوق الإنسان

وهناك فارق بين دور الدولة فى حماية الحقوق وفقاً لتعهداتها الدولية ، ودور الشركات فى إحترام حقوق الإنسان وفقاً للمبادىء التوجيهية إذ تحمل الدولة مسئولية الحماية بمفهومها الشامل (منع الإنتهاك ، التحقيق فى الإنتهاك ومعاقبة مرتكبيه ، ضمان عدم تكرار الإنتهاك من خلال تطوير السياسات والتشريعات والإجراءات والممارسات) بينما تتحمل المؤسسات التجارية وقطاع الأعمال مسئولية إحترام حقوق الإنسان من خلال تجنب إنتهاك حقوق الإنسان ومعالجة الأثار السلبية من خلال تطبيق إجراءات وقائية ومتابعة وجبر الأضرار ، التى ينبغى على الشركات إنتهاجها لضمان أن كافة أعمالها لا تتعارض مع حقوق الإنسان .

ويختص **المحور الثالث** بالحاجة إلى مقابلة الحقوق والإلتزامات بسبل إنتصاف مناسبة وفعالة عندما تنتهك ، وتوضح المبادىء أن فاعلية المحورين الأول والثانى تكتمل بأليات الإنصاف والتى تعتبر جزءاً أساسياً من مسئوليات الدولة القضائية وغير القضائية .

ومنذ ذلك التاريخ بادر عدد من الدول بوضع خطط وطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان كما يعكف عدد أكبر من الدول على وضع مثل هذه الخطط . كما بادرت إحدى المؤسسات الوطنية المهمة ، وهى المعهد الدانماركى لحقوق الإنسان بإعداد دليل عمل إرشادى لمساعدة الحكومات وغيرها من الفاعلين فى تبنى المبادىء التوجيهية للأمم المتحدة وخطة العمل الخاصة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان .

وتطرح الأدبيات المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان العديد من الأهداف ، يمثل بعضها إحتياجاً جدياً للدول النامية ومن بينها مصر ، إذ يسجل من بين أهدافها :

- الإسهام فى الحد من الإنتهاكات ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والإرتقاء بمستوى الإنتصاف لها
- الحد من النزاعات الإجتماعية ذات الصلة بالأعمال التجارية
- تمكين أصحاب الحقوق المعرضين للضرر وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان
- المساعدة فى مواءمة وتعزيز أوجه التنسيق بين سياسات الدولة وتوطيد التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان .

ولا شك أن الحاجة لمثل هذه المنظومة المعيارية تتزايد مع تشجيع الدولة المتزايد للإستثمار المحلى والأجنبى ، وإعطاء إهتمام خاص لعدة قطاعات مثل الصناعات الإستخراجية التى تشمل النفط والغاز والتعدين ، أو غيرها من الصناعات الملوثة للبيئة مثل صناعات الأسمنت وغيرها مما يعزز الحاجة لتبنى مثل هذه الخطة .

4 – تطوير مكتب الشكاوى إلى مكتب " أمبودزمان " (ديوان مظالم)

تعد مؤسسات تلقى الشكاوى إحدى الآليات المهمة لحماية الناس من إنتهاك حقوقهم ، ورغم أنها تجد جذورها الأولى فى عمق التراث العربى الإسلامى فيما كان يعرف بديوان المظالم ، فقد إستلهمتها أوروبا فى بداية القرن التاسع عشر وطورتها وأكسبتها طابعاً عصرياً ، وإمتدت عبرها إلى العديد من بلدان العالم .

وتأخذ مؤسسات تلقى الشكاوى أسماء متعددة ، واشكال متنوعة كذلك . أكثرها شيوعاً " مكاتب الأمبودزمان " و " والمدافع عن الشعب " و" المفوض البرلمانى للإدارة " ووسيط الجمهورية" ، " ولجنة الشكاوى العامة " ، وقد أخذت هذه المؤسسات أسماء متنوعة على الساحة العربية وهى :

ديوان المظالم كما هو الحال فى المغرب ، والموفق الإدارى كما كان عليه الحال فى تونس ، ووسيط الجمهورية كما هو الحال فى موريتانيا وجيبوتى .

وتتمثل مهمة مكاتب تلقى الشكاوى فى التعامل مع الشكاوى المقدمة من الجمهور إعتراضاً على قرارات أو أفعال من جانب الإدارة العامة ، وحماية الناس من إنتهاك حقوقهم من إساءة إستخدام السلطة ، أو الأخطاء أو الإهمال من جانبها ، أو القرارات الجائرة وسوء الإدارة ، وذلك بغية رفع هذه المظالم ، وتحسين الإدارة العام ، وإضفاء قدر أكبر من العلانية على تصرفات الحكومة .

وتعتبر بعض المصادر مؤسسات تلقى الشكاوى (الأمبودزمان) " مؤسسات وطنية " لكن تمايز مصادر أخرى بين مفهوم مؤسسات تلقى الشكاوى والمؤسسات الوطنية بإعتبار أن معظم مؤسسسات تلقى الشكاوى تعتبر أكثر تخصصاً ، وتعتمد ولاية ضيقة حيث تركز على مشروعية الإجراءات الإدارية فى إدارة الدولة مثل تكافوء الفرص ومواجهة التمييز وغيرها من المجالات المتخصصة .

وتؤسس بعض الدول مكاتب الشكاوى بشكل مستقل عن المؤسسات الوطنية بينما تدمج دول أخرى مكاتب الشكاوى فى المؤسسات الوطنية ، وقد أخذت مصر بخيار دمج مكتب الشكاوى فى المؤسسة الوطنية ، أى المجلس القومى لحقوق الإنسان ، وإن كانت قد تعهدت لدى تقدمها للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتأسيس مكتب أمبودزمان وذلك خلال تعهداتها الطوعية لحفز إختيارها لعضوية المجلس.

وقد بدأ المجلس القومى لحقوق الإنسان مسئولياته فى تلقى الشكاوى فى العام 2004 ، بتأسيس لجنة دائمة للشكاوى ، أضيفت فى أول إجتماع له إلى لجانه الست المنصوص عليها فى قانونه .

وتحول المكتب فى العام 2007 إلى مكتب مستقل عن لجان المجلس ، وتعهد المجلس بتطويره إلى مكتب أمبودزمان من حيث تطوير إمكانياته وأساليب عمله وصلاحياته .

وحظى المكتب بمساندة قوية من الإتحاد الأوروبى ، عبر إتفاق تعاون فى العام 2007 دعمت قدراته البشرية ، ووفرت له المعدات اللازمة لأداء عمله بفاعلية ، ومن بينها مكتبين متنقلين يتنقلان بين محافظات الجمهورية فى جولات دورية عززت قدراته.

ويضم المكتب فريقاً متميزاً من المحامين والباحثين القانونيين والإداريين والفنيين ويتعاون مع كافة لجان المجلس ووحداته المتخصصة فى النهوض بمسئولياته فى مواجهة الإنتهاكات التى تعبر عنها الشكاوى ، كما يتعاون مع كافة هيئات الدولة والمؤسسات العامة فى العمل على إزالة أسباب الشكاوى وإنصاف الشاكين .

وقد وفرت الصلاحيات التى وفرها الدستور للمجلس بإتاحة حقه للوقوف إلى جانب المضرور فى المحاكم إذا طلب ذلك ، وكذلك ما ثبته القانون الجديد للمجلس من حق زيارة السجون إمكانية إضافية لتطوير مكتب الشكاوى إلى " مكتب أمبودزمان " ، خاصة أن المجلس القومى لحقوق الإنسان له خبرة سابقة مع مكاتب الأمبودزمان حيث سبق إختياره مقراً " للشبكة العربية لمكاتب الأمبودزمان " وكان من المقرر تطوير هذه الشبكة إلى منظمة إقليمية ، وتم وضع نظامها الأساسى بيد أن المشروع توقف مع ثورة 2011 وتغيير بعض النظم العربية .

5 – تعزيز القدرات المؤسسية للمجلس

أ – إستكمال فتح مكاتب إضافية للمجلس فى كافة المحافظات تعطى أولوية فى التنفيذ للمحافظات النائية أو تلك التى تعانى من مشكلات مزمنة .

ب – إستكمال تطوير الموقع الإلكترونى للمجلس ، بإضافة الإستجابة التفاعلية ، والمكتبة الإلكترونية ، وتسهيل إتاحة الوصول إلى مختلف الجهات المعنية .

ج – تعزيز جهاز الرصد والتوثيق بالمجلس ، وتفعيل مشروع " مركز التفكير " Think Tank الذى أقره المجلس فى إعادة الهيكلة .

د – تعزيز قناة الإتصال المنتظم والفعال بين المجلس ومنظمات المجتمع المدني والحركة الحقوقية لتحقيق التكامل بينها بحيث تتضامن معا في الحفاظ على حقوق الإنسان المصري وإعادة النظر قي قانون الجمعيات الأهلية ، وقانون التظاهر ، وإعادة تعريف التعذيب ، وتفعيل ما جاء فى الدستور بشأن إنشاء مفوضية لمناهضة التمييز .

هـ –حث الهيئات الحكومية على الاستجابة لما يطلبه منها المجلس القومي لحقوق الإنسان من معلومات تتوفر لديها عن حقوق الإنسان وتمكينه من زيادة فاعليته في التعامل مع الانتهاكات.

و – مناشدة النائب العام سرعة تحديد مواعيد زيارة السجون التي يطلبها المجلس القومي لحقوق الإنسان لأن التأخير في الاستجابة لطلبه زيارة السجون يؤدي الى ضياع الأثر المطلوب من الزيارة .

ز – اقتراح إنشاء المجلس جائزة سنوية يتم منحها لعدد من الصحفيين والإعلاميين الذين نشروا أو بثوا مواد صحفية وإعلامية تدعم حقوق الإنسان ، أو تدعوا لها ، أو تكشف انتهاكات ومخالفات لمعاييرها ويهدف ذلك إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر تحفيز المجال الصحفى والإعلامى لنشر وإذاعة موضوعات ذات طابع حقوقى . ويقترح أن تجمع الجائزة بين الجانبين الأدبى والمادى ولا تقتصر على الصحافة والتليفزيون ، بل تمتد إلى الإذاعة والإعلام الإلكترونى .

وقد أعلن الأستاذ محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان عن جائزة الدكتور / بطرس بطرس غالى الدولية لحقوق الإنسان وهى تخصص لأفضل كتاب يساهم ويساعد فى نشر وحماية وإحترام والإرتقاء بحالة حقوق الإنسان .

****